مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
Harmoon Center
For Contemporary Studies

تقارير

أوضاع المسرَّحين من المدنيّين والعسكريين في الساحل السوري بعد سقوط النظام: استطلاع ميداني تحليلي

طلال مصطفى
منير شحود
سامر عيسى

أوضاع المسرَّحين من المدنيّين والعسكريين في الساحل السوري بعد سقوط النظام: استطلاع ميداني تحليلي

حزيران/يونيو 2025

المحتويات

ملخص التقرير 1
أولًا: المقدمة 3
ثانيًا: تعريف العاملين المسرّحين وأعدادهم وتصنيفهم 11
ثالثًا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والأمنية لعملية التسريح 15
رابعًا: الاستجابات المجتمعية والحكومية وتحديات 30
إعادة الاندماج في سوق العمل 30
الاستنتاجات 40
الخلاصة 41

ملخص التقرير

يركّز التقرير على تحليل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لقضية تسريح العاملين (المدنيين والعسكريين)، ويُظهر آثار ذلك الأمر في اتساع رقعة الفقر، وصعوبة تأمين البدائل، ومستوى الاستجابة الحكومية والمجتمعية، ويعرض تصوراتِ المعنيّين عن المستقبل، وأثر هذه المتغيرات في استقرار الساحل السوري.

اعتمد التقرير على منهج وصفي تحليلي، باستخدام مزيج من الأدوات الكميّة والنوعية، حيث اعتمد التقرير على جمع استبانات ميدانية تضمّنت إجابات عيّنة من المسرّحين المدنيين والعسكريين من مناطق متعددة في الساحل السوري، وعلى إجراء مقابلات معمقة مع مجموعة مختارة من المسرّحين ومع خبراء اقتصاديين واجتماعيين. وجُمعَت البيانات في شهرَي آذار ونيسان من عام 2025، وبلغ عدد أفراد العينة 232 شخصًا، وكانت هناك بعض الصعوبات في اختيار أفراد العينة، بسبب الظروف الأمنية.

توصّل التقرير إلى أن لفقدان الوظيفة (التسريح) أثرًا كبيرًا على الأوضاع الاقتصادية، حيث أشار 71% من المسرّحين إلى عدم توفر فرص عمل، ما يعكس الأزمة الكبيرة في سوق العمل. وكانت المخاوف الأمنية والنفسية واضحة، إذ أعرب العديد عن القلق من الملاحقة القانونية والخوف من الانتقام. وفي الوقت نفسه، أدّى غياب البرامج الحكومية المعنية بتقديم الدعم أو إعادة التأهيل إلى تدهور الأوضاع المعيشية.

أما الآثار الاجتماعية، فتمثلت بتراجع التواصل مع الزملاء والأصدقاء لدى المسرّحين، وكان للبعد الطائفي دور مؤثر في النظرة الاجتماعية تجاه المسرَّحين، حيث شعر بعضهم بوجود تمييز في المعاملة، بسبب انتماءاتهم الطائفية.

أما على صعيد الآثار النفسية، فقد شعر معظم المسرّحين بتدهور حالتهم النفسية، وبارتفاع مستويات القلق والاكتئاب، بسبب فقدان مصدر الدخل والأمن المهني.

على صعيد الاستجابة الحكومية والمجتمعية، أشار أغلبيّة المسرّحين إلى أن استجابة الحكومة كانت غير كافية أو معدومة، بسبب غياب برامج إعادة التأهيل أو غياب الدعم الحقيقي. وكانت استجابة المنظمات غير الحكومية أيضًا غير فعّالة، ما يعكس ضعف الدعم المقدَّم.

وعلى صعيد التحديات المستقبلية، أكّد أغلب المسرّحين أنهم يواجهون أزمة مالية حادة، ويبحثون عن مصادر دخل بديلة، وأن نسبة كبيرة منهم تعتمد على شبكات الدعم العائلية، أو على بيع الممتلكات الشخصية.

واستنادًا إلى النتائج السابقة، توصل التقرير إلى مجموعة من التوصيات الإجرائية:

- إعادة هيكلة القطاع العام بما يضمن عدم تكرار أخطاء التسريح العشوائي.
- إعادة المسرّحين، خاصة المدنيين، إلى وظائفهم السابقة، بانتظار عملية هيكلة توفر الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية والتعويض على المتضررين.
- تقديم برامج دعم مادي سريعة ومباشرة، لتخفيف الآثار الاقتصادية المعيشية على المسرّحين.
- استحداث برامج إعادة تأهيل مهنية، لتمكين المسرّحين من العودة إلى سوق العمل.
- تعزيز العدالة الانتقالية، لتخفيف الآثار النفسية والاجتماعية الناجمة عن التسريح.
- تطوير برامج إغاثية مستدامة عبر المنظمات الحكومية وغير الحكومية، لدعم المسرّحين في مسار إعادة الاندماج.

أولًا: المقدمة

شكّل سقوط النظام السوري، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، محطة مفصلية غير متوقعة، من حيث السرعة والطريقة التي جرت بها. فقد انهار الجيش، الذي يشكّل أبناء الطائفة العلوية نسبة كبيرة من عناصره، ولا سيّما على مستوى القيادات، من دون معارك كبرى أو مواجهات مسلّحة ذات شأن، إذ تخلّى كثير من المقاتلين عن أسلحتهم، وانسحبوا بصورة فردية وعشوائية إلى مناطق الساحل السوري وغيرها، ضمن سياق بدا أنه نتيجة تفاهمات دولية وإقليمية، ما أدى إلى غياب المشاهد التقليدية لانهيار الأنظمة الاستبدادية من مذابح أو انتهاكات جسيمة.

وفي أعقاب هذا التحوّل، أُجبر آلاف العسكريين على التسريح، نتيجة التسويات التي رافقت مرحلة ما بعد الانهيار، وأقدمت السلطات الانتقالية على تسريح أعداد كبيرة من العاملين المدنيين، بحجة إعادة الهيكلة. وقد أسفر ذلك عن ضغوط شديدة على المجتمعات المحلية في مناطق الساحل السوري، في ظل غياب برامج واضحة لإعادة دمج المسرّحين في سوق العمل، ما جعلهم عرضة للتهميش والفقر. ثم جاءت أحداث 7 آذار/ مارس 2025، وما تبعها من حصار جزئي وصعوبات في التنقل، لتضاعف من حجم الأزمة، وتدفع هذه الفئات نحو طريق مسدود، مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر انفجار اجتماعي وشيك.

تاريخيًا، كان سكان الساحل يعتمدون في معيشتهم على رواتب متواضعة، بالكاد تكفي لتأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، لكن حتى هذه المرتبات توقفت، ما زاد من معدلات الفقر، لتشمل أعدادًا ضخمة من السكان الذين انحدروا إلى ما دون خط الفقر بكثير. هذا في وقت تشير فيه الإحصاءات إلى أن ما بين 80 إلى 90% من السوريين كانوا أصلًا تحت خط الفقر، قبل سقوط النظام. وقد أدت هذه المتغيرات المتسارعة إلى تفشي مشاعر اليأس والقلق من المستقبل، في ظل غياب أي بوادر لتعافٍ اقتصادي قريب، واستمرار العقوبات الدولية التي يرتبط رفعها بمسارات سياسية غير محسومة.

ومع تدهور مؤشرات السلم الأهلي خلال الأسابيع الأخيرة، باتت معظم مناطق الساحل السوري توصف بأنها مناطق منكوبة، اجتماعيًا واقتصاديًا. ومن هنا، يسعى هذا التقرير إلى تشخيص الواقع المستجد وتحليل تداعياته، واستشراف التحولات المتوقعة، على مستوى الأفراد وعلى مستوى المجتمع المحلي عمومًا، ودراسة تأثيراتها المحتملة على وحدة الدولة السورية واستقرارها، وإمكانية اندلاع احتجاجات اجتماعية قد تخرج عن السيطرة، في حال استمرار التهميش وغياب المعالجة الجادة.

يركز التقرير على تحليل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لتسريح العاملين (المدنيين والعسكريين)، وآثار ذلك على اتساع رقعة الفقر، وصعوبة تأمين البدائل، ومستوى الاستجابة الحكومية والمجتمعية، ويناقش تصورات المعنيين للمستقبل، وأثر هذه المتغيرات على استقرار الساحل السوري،

بالاستناد إلى مفهوم الإقصاء الاجتماعي[1]، ومفهوم الحرمان الوظيفي[2].

الأهمية والأهداف

تكمن أهمية هذا التقرير في ما يلي:

1. ريادته في تناول قضية حديثة لم يسبق تناولها بحثيًا على نحو معمّق، نتيجة انبثاقها عن واقع جديد فرضه تغيّر سياسي مفاجئ، فضلًا عن أن طبيعة النظام السابق لم تكن تسمح بدراسات اجتماعية نقدية من هذا النوع.

2. تقديم تحليل علمي لتأثيرات التسريح على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية في الساحل السوري.

3. تسليط الضوء على التحديات المتنامية التي قد تؤدي إلى اضطرابات مجتمعية مستقبلًا، واقتراح آليات للتعامل معها.

4. رفد صناع القرار والجهات الفاعلة بتوصيات واقعية تستند إلى تحليل ميداني، تساعد في رسم سياسات فعالة لمرحلة إعادة الإعمار وإعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

أما أهداف التقرير، فتتجلى في:

1. تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعاملين المسرّحين بعد سقوط النظام.

2. رصد استجابات المجتمع المحلي والجهات الحكومية حيال هذه الظاهرة، وتقييم فعالية برامج الدعم، إن وجدت.

3. دراسة التحدّيات التي تواجه المسرّحين في مسار اندماجهم في سوق العمل المستجد.

4. تقديم توصيات عملية للمساهمة في تحسين أوضاع المسرّحين، والحد من انعكاسات الأزمة على الأمن الاجتماعي والاستقرار في المنطقة.

---

(1) الإقصاء الاجتماعي هو عملية يتم فيها إبعاد الأفراد أو الجماعات، بشكل كلي أو جزئي، من المشاركة الكاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه (https://bit.ly/4mvXUGC)

(2) يشير إلى نقص أو فقدان الموارد أو القدرات التي تمكّن الأفراد من القيام بوظائف أساسية للحياة الاجتماعية والاقتصادية، مثل العمل، التعليم، الصحة، والسكن. https://bit.ly/3SkYIjN

منهجية التقرير الميداني وأدواته

يعتمد التقرير على منهج وصفي تحليلي، يجمع بين الأدوات الكمية والنوعية، عبر **المقاربة الكمية من خلال** إجراء استبانة ميدانية تشمل عيّنة ممثلة من المسرّحات والمسرّحين (مدنيين وعسكريين)، في مناطق متعددة من الساحل السوري، وقد بلغ عدد أفراد العينة (232)، تم اختيارهم بطريقة عشوائية. ويعتمد التقرير أيضًا على **المقاربة النوعية**، من خلال تنفيذ مقابلات معمّقة مع مجموعة مختارة من المسرّحين، مع الاستئناس بآراء خبراء اقتصاديين واجتماعيين، لتوضيح التحوّلات التي طرأت على أوضاع هذه الفئات.

خصائص أفراد عينة التقرير:

تم اختيار أفراد عينة التقرير بناءً على مجموعة من الخصائص الشخصية (مثل الجنس، العمر، المستوى التعليمي، مكان الإقامة الحالي، الحالة الاجتماعية، وطبيعة العمل المسرح منه). وتُعدّ هذه الخصائص متغيرات مستقلة أي أنها قد تؤثر في نظرة الأفراد أو تقييمهم لآثار التسريح من العمل، وهي المتغيرات التي تُدرس كمتغيرات تابعة.

بالنسبة إلى متغير الجنس، توضّح النتائج أن 63 %من العينة كانوا من الذكور، و37 % من الإناث (انظر الشكل رقم 1). ويُفسَّر هذا التفاوت بأن جزءًا من العيّنة يتضمن مسرّحين من القطاع العسكري، وهو قطاع يغلب عليه الذكور بطبيعته، ومن ثم كانت نسبة الذكور أعلى في العينة. وهذا يعني أن النسبة الكبيرة للذكور ليست صدفة، بل تعكس الواقع الميداني الذي جرى فيه التسريح، ولا سيما أن القطاعات التي شملها التسريح تضم عسكريين في الغالب، وهم من الرجال في الأغلب الأعم.

الشكل (1) الجنس

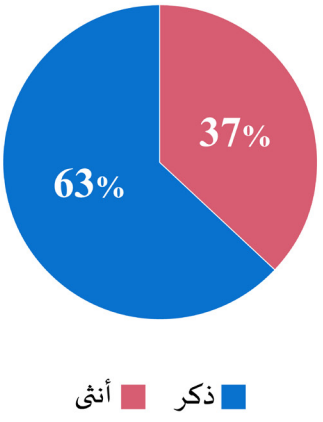

وبالنسبة إلى متغير الإقامة الحالي، تشير البيانات إلى أن 60% من المسرَّحين يقيمون حاليًا في المناطق الريفية، في حين إن 40 % فقط يقيمون في المدن (انظر الشكل 2). ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن عددًا كبيرًا من المسرحين ينتمون أصلًا إلى مناطق ريفية، ولذلك عادوا للإقامة فيها بعد تسريحهم، لأسباب اقتصادية (كلفة المعيشة الأقل) أو اجتماعية (العودة إلى البيئة الأسرية). ومن الممكن أن يكون بعض المسرّحين قد نزحوا من المدن إلى الأرياف، بسبب الأوضاع الأمنية أو الاقتصادية، مما ساهم في زيادة هذه النسبة.

وباختصار، يشير تفوّق نسبة المقيمين في الريف ضمن عينة المسرّحين إلى أن الريف يشكّل حاضنة رئيسية لجزء كبير من المسرّحين، إما كمنشأ أصلي لهم أو كملاذ بعد التسريح.

الشكل (2) مكان الإقامة الحالي

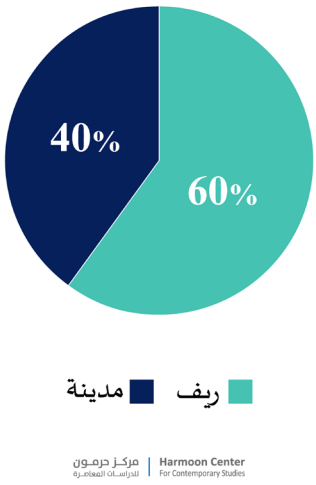

وتُظهر نتائج توزيع العينة، حسب متغير العمر، أن الفئة العمرية (38–47 سنة) شكّلت النسبة الأكبر من المسرّحين، بنسبة 42.6%، تلتها الفئة (28–37 سنة) بنسبة 30.4 %)، ثم الفئة (48–57 سنة بنسبة 21 %، في حين سُجّلت نسب منخفضة في الفئتين الأصغر سنًّا(18–27) بنسبة 4.3 %، والأكبر سنًا (58–67) بنسبة 1.7 % (الشكل رقم 3).

تشير هذه النسب إلى أن النسبة الأكبر من المسرّحين تنتمي إلى الفئات العمرية التي تمثل ذروة الحياة المهنية والإنتاجية، أي الأفراد الذين يتمتعون بخبرة مهنية متراكمة، وكانوا يشكّلون العمود الفقري للقوى العاملة في مواقعهم، مقابل انخفاض التسريح في الفئة (18–27)، وقد يُعزى ذلك إلى أن هذه الفئة لم تلتحق بعد بسوق العمل بشكل مستقر أو ما تزال في مراحل التعليم أو التدريب المهني، ولذا كانت نسبة المسرّحين منها منخفضة. وكذلك انخفاض نسبة الفئة العمرية (58–67) هذا الانخفاض طبيعي لأن هذه الفئة تقترب من سن التقاعد، أو قد تكون قد تقاعدت فعليًا، وعدد المسرّحين منها محدود.

تُبرز هذه النتائج أن الفئات العمرية الأكثر تضررًا من التسريح هي تلك التي تمثل القوة العاملة النشطة والمؤهلة، مما يشير إلى انعكاسات اقتصادية واجتماعية أعمق، تتعلق بإعالة الأسر، وتدهور الأمان الوظيفي، وفقدان الطاقات البشرية المؤهلة.

الشكل (3) الفئة العمرية

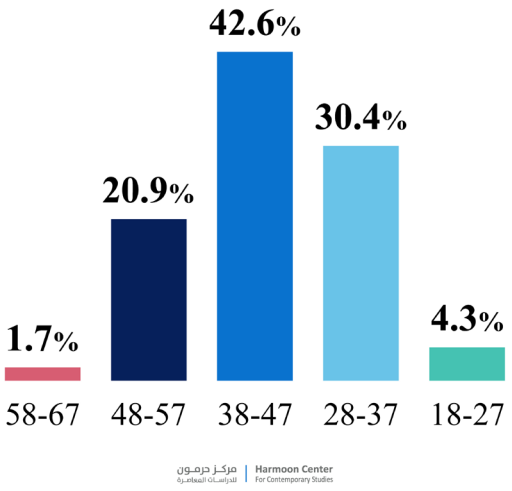

تُظهر نتائج توزيع العينة، حسب متغير المستوى التعليمي، أن النسبة الأكبر من المسرّحين تتركّز في فئة خريجي الجامعات بنسبة 39 %، تليها فئة الحاصلين على الشهادة الثانوية والمعاهد المتوسطة بنسبة 38 %، في حين تنخفض النسبة إلى 11 %، في فئة ذوي التعليم الأساسي وفئة الحاصلين على مؤهلات أعلى من الإجازة (ماجستير ودكتوراه). (انظر الشكل رقم 4).

يلاحظ هيمنة الفئتين الوسطيتين (جامعي وثانوي/معًا، وتعكس هذه النتيجة أن التسريح شمل بدرجة أساسية الفئات التعليمية الأكثر انتشارًا في سوق العمل، أي فئة الحاصلين على شهادات جامعية أو ثانوية/متوسطة، وهي الفئات التي تشغل عادةً النسبة الأكبر من الوظائف في القطاعات الحكومية والعسكرية والمدنية. وقد يُعزى انخفاض نسبة ذوي التعليم الأساسي إلى أن هذه الفئة محدودة التوظيف أصلًا في القطاعات الرسمية التي جرى فيها التسريح، أو أن أعمالهم غالبًا غير رسمية أو يدوية، ولذلك لم تشملهم إجراءات التسريح بالنسبة نفسها، مقابل ضعف تمثيل أصحاب المؤهلات العليا (ماجستير ودكتوراه)،ما يشير إلى أن الفئة الأكاديمية العليا قليلة العدد أصلًا، ضمن القوة العاملة في القطاعات التي تعرضت للتسريح، أو أن بعضهم يشغل وظائف إدارية أو استشارية أقل عرضة للتسريح.

تشير هذه النتائج إلى أن التسريح شمل بشكل رئيسي الكوادر التعليمية المتوسطة والعليا ذات الحضور الأوسع في سوق العمل الرسمي، مما قد يُفضي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين أصحاب المؤهلات الجامعية، ويؤدي إلى هدر في الكفاءات البشرية المؤهلة.

الشكل (4) المستوى التعليمي

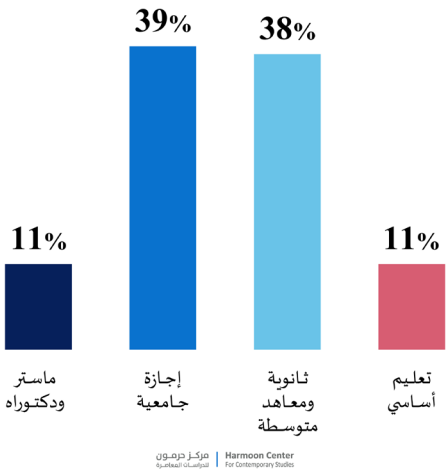

تشير نتائج توزيع العيّنة حسب الحالة الاجتماعية إلى أن الغالبية العظمى من المسرّحين هم من المتزوجين بنسبة 76 %، في حين بلغت نسبة العازبين 19 %، وتوزعت النسبة المتبقية 2.6 % على فئة المطلقين والأرامل. (الشكل رقم 5)

ومن الملاحظ ارتفاع نسبة المتزوجين، وهذه النسبة تعكس أن شريحة كبيرة من المسرّحين هم في مراحل عمرية واجتماعية مستقرة نسبيًا، أي ممن دخلوا بالفعل في إطار الزواج وتكوين الأسرة، وغالبًا ما يقترن ذلك بتحمل مسؤوليات إعالة أفراد آخرين، ما يضاعف من أثر التسريح عليهم اقتصاديًا واجتماعيًا. مقابل انخفاض نسبة العازبين، وقد يُعزى ذلك إلى أن نسبة من العازبين إما لا تزال في بدايات الحياة المهنية أو لم تُدمج بعد بشكل كامل في سوق العمل الرسمي، ولذلك لم تشملهم إجراءات التسريح بنفس الكثافة. وقد تعكس النسبة الضئيلة لفئة المطلقين والأرامل حجمها المحدود أصلًا ضمن التركيبة السكانية للعينة، أو أن ظروفهم الاجتماعية قد لا تتيح لهم فرص عمل مستقرة، تضعهم ضمن الفئات التي تعرضت للتسريح.

تؤكد هذه النتائج أن آثار التسريح تظهر بشكل أساسي على معيلي الأسر، ما يعني أن تداعياته لا تتوقف عند الفرد فقط، بل تمتد إلى الوحدة الأسرية بكاملها، ما يفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بغياب الاستقرار الوظيفي.

الشكل (5) الحالة الاجتماعية

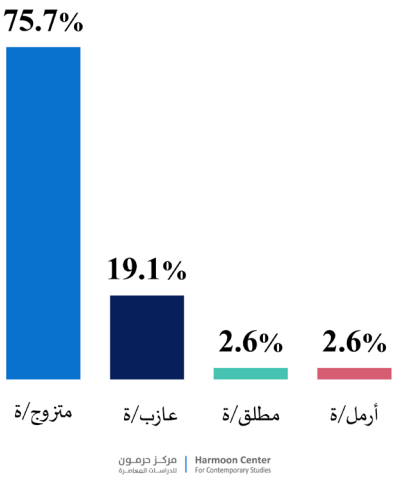

وتشير نتائج توزيع العينة، حسب متغير طبيعة عمل المسرّحين، إلى أن النسبة الأكبر منهم كانت تعمل في القطاعات المدنية بنسبة 63 %، في حين بلغت نسبة المسرّحين من القطاع العسكري 37 %. (الشكل رقم 6). وهذه النتائج تدلّ على أن إجراءات التسريح شملت بشكل أكبر العاملين في المؤسسات المدنية، مثل الدوائر الحكومية، والهيئات الخدمية، والشركات العامة، وربما نتيجة سياسات تقشف أو إعادة هيكلة إدارية أو تراجع في قدرة هذه المؤسسات على التشغيل.

تُظهر هذه النتيجة أن التسريح لم يقتصر على قطاع بعينه، بل شمل كلًّا من المدني والعسكري، مع ترجيح كفة القطاع المدني، ما يفتح المجال أمام دراسة أوسع لتأثيرات التسريح على مختلف فئات المجتمع، وعلى البنية الاقتصادية والإدارية للدولة.

الشكل (6) طبيعة العمل المسرح منه

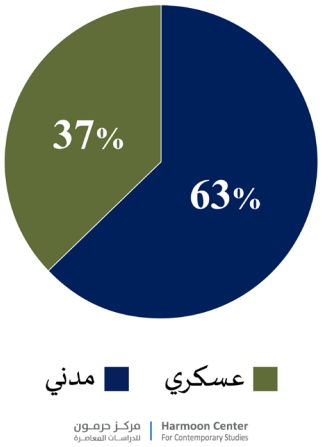

ثانيًا: تعريف العاملين المسرّحين وأعدادهم وتصنيفهم

تكمن خصوصية الساحل السوري بأن كثيرًا من أبنائه يخدمون في قطاعي الجيش والأمن، وبوجود كثير من المعلّمين والموظفين (والمعلمات والموظفات)، وهذا ما يزيد من أعداد المسرحين نسبيًا مقارنة بباقي المحافظات.

وبدعوى إعادة الهيكلة الإدارية لموظفي الحكومة (القطاع العام)، سارعت حكومة تصريف الأعمال السورية، التي تشكلت بعد سقوط النظام في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2025، إلى إصدار قرارات تعسفية من قبل وزرائها المعنيين بفصل موظفين من عملهم[3]، كفصل مباشر للبعض[4] أو إعطاء إجازة مأجورة لمدة ثلاثة أشهر لحين البت بوضع الموظف بصورة نهائية[5]. وبلغ عدد المفصولين في محافظتي اللاذقية وطرطوس، في كل من الفئتين، نحو 100 ألف موظف. لا تمتلك حكومة تصريف الأعمال الصلاحيات للقيام بمثل هذه الإجراءات، وتنحصر مهامها في الحفاظ على السلم الأهلي وتحسين المستوى المعاشي[6]. على سبيل المثال، تم فصل مئات الموظفين في مرفأ اللاذقية (900 موظف) من المثبتين وأصحاب العقود السنوية[7]. وتم فصل 900 موظف آخر من مرفأ طرطوس بصورة شفهية، وأفاد المصدر السوري لحقوق الإنسان بفصل 12 ألف موظف في اللاذقية، ومنهم 3000 معلّم[8].

وتحدث وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال، محمد أبا زيد، عن وجود 400 ألف عامل وهمي في إدارات الدولة، وأطلق على هذه الظاهرة تعبير «الموظف الشبح». وصرّح وزير التنمية الإدارية في الحكومة نفسها بأن الدولة بحاجة إلى 550 إلى 650 ألف موظف؛ أي أقل من نصف العاملين حاليًا، والبالغ عددهم مليون و300 ألف موظف[9]. ولم تستطع حكومة تصريف الأعمال الوفاء بوعودها المتضمنة زيادة الرواتب بمقدار 400%، وقد ترك النظام خزينة الدولة فارغة.

---

(3) حسب قانون العاملين في الدولة، يتم فصل العاملين في الدولة من قبل رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح من وزير العدل ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ورئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية.

(4) في وزارة الصحة، على سبيل المثال، تم إنهاء عمل 8000 موظف، منهم 700 من محافظة طرطوس.

(5) ربما كان ذلك تقليدًا لما حدث في ألمانيا بعد سقوط جدار برلين، حيث أعطت الحكومة الموظفين الوهميين في شرق ألمانيا إجازة مدفوعة الأجر لمدة 6 أشهر ريثما يتم البت بأمرهم كل على حدة.

(6) الفصل من الوظائف بقرارات تعسفية تهدد حياة الآلاف بطرطوس واللاذقية، تقرير سلاف العلي في صحيفة السوري، 5 آذار/ مارس، 2005، شوهد في 14 نيسان/ أبريل 2025. https://alsori.net/?p=24648

(7) "لا للتسريح التعسفي".. احتجاجات عمالية في عدة محافظات سورية. تقارير وتحقيقات، موقع روزانا، 15 شباط/ فبراير 2025، شوهد في 14 نيسان/ أبريل 2025، الرابط: https://n9.cl/q8u06r

(8) 12 ألف موظف مفصول في اللاذقية.. ووزارة التربية والتعليم تفصل 3000 معلم، موقع المرصد السوري لحقوق الإنسان، 3 آذار/ مارس 2025، شوهد في 14 نيسان/ أبريل 2025، الرابط: https://n9.cl/9exix

(9) "الموظف الشبح" يظهر بعد سقوط نظام الأسد، مصطفى رستم، مقال في الاندبندنت العربية، 7 شباط/ فبراير 2025، شوهد في 9 نيسان/ أبريل 2025، الرابط: https://zt.ms/N1al

من جهة ثانية، اتخذت حكومة تصريف الأعمال قرارًا بتخصيص 100 شركة تابعة للقطاع العام الذي كان يساهم بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2011. وعانى هذا القطاع من فساد كبير، ومنه تضخم جهازه الإداري. ولكن خصخصة مثل هذا القطاع تحتاج إلى وقت وبنية تحتية ونظام سياسي يضمن الحريات ومناخ آمن للاستثمار، مع رفع للعقوبات من أجل عودة عجلة الاقتصاد والاستثمار. ويحتاج تسريح الموظفين إلى إيجاد مصادر دخل بديلة للحيلولة دون حدوث اضطرابات اجتماعية[10].

وعلى الرغم من أهمية إعادة الهيكلة، نظرًا للترهل وانتشار الفساد والمحسوبيات في العهد السابق، إذ كانت سورية في المرتبة 177 من 180، بمؤشرات الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية[11]، فإن مثل هذه القرارات ليست من مهام حكومة مؤقتة لتصريف الأعمال، ولا تتمتع بالشرعية الوطنية الكافية للقيام بمثل هذه الإجراءات التي تنعكس على حياة مئات آلاف السكان من دون وجود بدائل[12].

وبسبب الخوف والحذر ووجود تجارب احتجاجية محدودة من هذا النوع في ظل النظام السابق، حصلت بعض التظاهرات المناهضة لقرارات التسريح في أكثر من محافظة، ومنها اللاذقية وطرطوس. ففي التاسع من كانون الثاني/ يناير 2025، تظاهر موظفون مسرحون من القطاع الصحي مطالبين الحكومة بالتراجع عن قرارها بإعطائهم إجازة بلا راتب لمدة ثلاثة أشهر، واحتجوا على إلغاء 20 مركزًا صحيًا. وفي الثالث من شباط/ فبراير، نفذ العشرات من العمال اعتصامًا أمام الشركة العامة لكهرباء طرطوس احتجاجًا على قرار إنهاء عمل 762 عاملًا منهم[13].

فاقمت حالات التسريح من مشكلة البطالة الموجودة أصلًا في الساحل السوري، فقد أضيف إليهم عشرات الآلاف من العسكريين والأمنيين وعناصر الشرطة، الذين أجروا التسويات[14]، وآخرون ممن كانوا منتدبين للعمل في حزب البعث والأجهزة الأمنية، ما جعل هؤلاء بلا مورد، وأحدث بيئة مناسبة لتفشي العنف والجريمة، لا سيّما أن الرواتب السابقة كانت بمعدل 20 دولارًا، ولم تكن تغطي سوى 15% من تكلفة السلة الغذائية لأسرة مكونة من 5 أفراد (136 دولار)، وكان كثير من الموظفين يعملون بوظائف أخرى أو كانوا مستفيدين من مختلف قنوات الفساد.

وتفاقمت الحال بعد سقوط النظام وتحرير أسعار الوقود، إذ لم يتمكن كثير من العاملين من الوصول إلى أماكن عملهم لزيادة تكاليف النقل، واتفقوا مع مدرائهم على العمل في أيام محددة فقط في الأسبوع. ومع الإقرار بضرورة تسريح فائض العمالة، فإن عدم توفير مصادر دخل بديلة أو إعانات اجتماعية سيفضي إلى عدم استقرار اجتماعي وتفاقم حالة العوز والفقر. وبحسب استشاري التدريب والتطوير الإداري

(10) تحليل: تحديات الاقتصاد السوري مع تسريح الموظفين وخطط الخصخصة، إبراهيم المحمد، 2 شباط/ فبراير 2025، شوهد في 14 نيسان/ أبريل 2025، الرابط: https://n9.cl/70s37

(11) "مشكلة مركبة".. كيف ستتعامل سوريا مع "الموظفين الأشباح"؟ ضياء عبود، إسطنبول، 3 شباط/ فبراير 2025، موقع الحرّة، في 8 نيسان/ أبريل، الرابط: https://zt.ms/Z4Gl

(12) تسريح مئات الموظفين في سوريا بين شرعية الإجراء ومحاذير التطبيق، تحقيقات النهار، 29 كانون الثاني/ يناير 2025. شوهد في 10 نيسان/ أبريل 2025، الرابط:https://zt.ms/avqF

(13) بعد أزمة فصل الموظفين.. القطاع العام السوري نحو تقليص العدد أم إعادة الهيكلة؟ هند خليفة، مقال في موقع الحل نت،12 شباط/ فبراير 2025، شوهد في 11 نيسان/ أبريل 2025، الرابط: https://zt.ms/eutk

(14) بلغ عدد الذين أجروا التسويات في محافظة اللاذقية 75 ألفًا، وبحدود 60 ألفًا في طرطوس. https://youtu.be/EqOQX0OnG3A?si=joRpV2gyG6xGPCdD

عبد الرحمن تيشوري، فإن على الحكومة أن تقوم بإصلاح القطاع العام وتخليصه من مشكلاته التقنية والإدارية، ومنها تقويم أداء العاملين وفق مؤشرات محددة، عوضًا عن التسريح الفوضوي والعشوائي، وإن طرد الموظفين غالبًا ما يتم على خلفيات سياسية (طائفية) وغير مهنية[15].

وبعد تشكيل الحكومة الانتقالية، أصدرت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، هند قبوات، القرار رقم 1330 المتضمن إنهاء العمل بالقرارات السابقة المتعلقة بمنح العاملين إجازة لمدة ثلاثة أشهر مدفوعة الأجر، متراجعة عن قرارات متسرعة، كانت قد اتخذتها حكومة تصريف الأعمال التي تشكلت بعد سقوط النظام في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024. ولم تتخذ الوزارات الأخرى في الحكومة الانتقالية مثل هذا الإجراء حتى الآن. وأصدر المدير العام للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية القرار 416، في 6 نيسان/ أبريل 2025، الذي أعاد بموجبه 1577 كادرًا من كوادر المؤسسة إلى العمل، كانوا قد فُصلوا من العمل في 10 آذار/ مارس 2025[16]. وفعل الأمر نفسه رئيسُ الهيئة العامة للمياه إذ أصدر القرار رقم 319، في 21 نيسان/ أبريل 2025، وأعاد المفصولين من قبل الحكومة المؤقتة إلى عملهم.

وحدثت التسريحات بطريقة متسرعة، وشملت جميع العاملين في المؤسسة العسكرية، حتى العاملين المدنيين فيها. وفي هذا الشأن، تقول المسرّحة سفيرة يحيى علي (45 سنة)[17]، وهي موظفة سابقة في الإدارة المالية التابعة للجيش: «بعد سقوط النظام، طُلب من جميع موظفي وزارة الدفاع المدنيين ترك أماكنهم أسوة بالعسكريين، ومنذ ذلك الوقت لم يستدعني أحد، ولم أحصل على أي راتب. لا أعرف مصيري الآن، ولا أعرف هل سأحصل على تعويض الخدمة أو على راتب تقاعدي من مؤسسة التأمينات الاجتماعية أم لا! أحاول أن أجد عملًا من أجل تأمين الأساسيات. والمشكلة الأخرى هي أنّ المجتمع البعيد أصبح ينظر إلى أي موظف سابق في وزارة الدفاع على أنه متورّط أو بالمصطلح الدارج.. فلول».

ويرى السيد فيصل ملحم[18] أنّ ما يتميّز به التسريح الحالي هو أنه إقصائي، وأنه بمنزلة عقوبة قصدية، فيها صورة واضحة من الإذلال والإبعاد المعلَّل بحق يُراد به باطل، وبلا أية تعويضات أو حقوق لاحقة، ولا يرى أي تمييز بين مَن عُيِّن بمسابقة رسمية للحاجة إلى خدماته وتدرج في الخدمة واكتسب المهارات المُكلفة، وبين من عُيّن بمحسوبية تحت بند الاستثناء، ثم عدّل وضعه لاحقًا.

ويرى ملحم أن الفرق بين تسريحات النظام السابق والتسريحات الحالية هو أن النظام كان يعاقب معارضيه السياسيين من الموظفين، بفصلهم استنادًا لقوانين تعسفية، وأهمها المرسوم 85 والمادة 137 من قانون العاملين الموحد لعام 2004، وذلك من خلال قرارات يُصدرها رئيس مجلس الوزراء وفق الإملاءات الأمنية. أما اليوم فقد أصبح كل مدير جديد وافد إلى إدارات الدولة في الساحل السوري هو بمثابة رئيس مجلس وزراء، يسرّح من يشاء بغض النظر عن الحاجة إليه أو مهاراته أو سرديته المهنية التي اوصلته إلى عمله.

---

(15) فصل الموظفين ومنحهم إجازات قسرية: إعادة الهيكلة والواقع المؤلم، حبيب شحادة، العربي الجديد، 8 نيسان/ أبريل 2025، شوهد في 11 نيسان/ أبريل 2025، الرابط: https://zt.ms/Ug8T

(16) https://syriahomenews.com

(17) - مقابلة مع الموظفة المسرحة سفيرة يحيى، تاريخ 2025/03/16.

(18)مقابلة مع السيد فيصل ملحم، ناشط سياسي ومعتقل سابق في عهد نظام الأسد. تاريخ 2025/04/05.

وبالاستناد إلى تجارب أخرى، في عمليات تسريح واسعة وتعسفية للعاملين في الدولة، يتبيّن أن تلك العمليات أحدثت اضطرابات اجتماعية في البلدان التي طبقتها، وتركت آثارًا اقتصادية على بعض القطاعات الاقتصادية، كما في بريطانيا الثمانينيات في عهد رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر. وأدى تسريح الموظفين في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى ارتفاع معدلات البطالة وانتشار العصابات والمافيات وانفلات الأمن. وحدثت الاضطرابات والصدامات بين قوى الأمن والشرطة في اليونان وإسبانيا في أعقاب تسريحات العاملين في أعقاب الأزمة المالية عام 2008[19].

ويبدو أن تجربة حكومة تصريف الأعمال في إعطاء إجازة مدفوعة الأجر، ريثما يتم البت بوضع الموظف مأخوذة من التجربة الألمانية بعد سقوط جدار برلين، حيث أعطت الحكومة الألمانية إجازة لمدة 6 أشهر مدفوعة الأجر للموظف قبل دراسة كل حالة على حدة[20].

تصنيف المسرحين

إضافة إلى تصنيف المسرّحين إلى عسكريين ومدنيين وتفرعاتهم، يرى الدكتور وسيم علي[21] أنه يجب تقسيم المسرحين لفئات أو شرائح مبنية على أساس اعتمادية كل شريحة على المرتب الحكومي:

1. المسرّحون المصابون والعجزة: تسريحهم يعني فقدان المصدر الوحيد للعيش والتجويع.
2. المسرحون الشباب: تكون معاناتهم مؤقتة ومرحلية. ويمكن لهؤلاء التعويض من خلال عمل آخر أو السفر.
3. المسرحون الذين كانوا بالأصل غير معتمدين على الوظيفة كمصدر رزق، بل كسلطة وضمان اجتماعي؛ أي لا تأثير خطيرًا للتسريح عليهم.

وحول مسؤولية المسرّحين عن عملية التسريح، يرى وسيم أن ثمة ثلاث فئات:

1. بعض العسكريين والموظفين الملحقين الذين يتحملون، بدرجات مختلفة، (حسب الموقع والرتبة العسكرية والمهام الموكلة)، جزءًا من المسؤولية، باعتبارهم كانوا أداة تنفيذ لأوامر السلطة المستبدة، ومنها ذات الطابع الجرمي.
2. المدنيون من البعثيين وأعضاء النقابات والاتحادات الملحقة بالبعث، وهم يتحملون مسؤولية غير مباشرة، باعتبارهم أدوات دعاية وضغط وتحريض وتوجيه لصالح النظام السابق.
3. بقية العسكريين والمدنيين: لا يعتبر هؤلاء مسؤولين بالمعنى القانوني، إلا الفاسدين منهم.

---

(19) فصل الموظفين ومنحهم إجازات قسرية: إعادة الهيكلة والواقع المؤلم، حبيب شحادة، العربي الجديد، 8 نيسان/ أبريل 2025، شوهد في 11 نيسان/ أبريل 2025، الرابط: https://zt.ms/Ug8T

(20) "مشكلة مركبة".. كيف ستتعامل سوريا مع «الموظفين الأشباح»؟ مرجع سابق

(21) مقابلة مع السيد وسيم علي، طبيب أخصائي وناشط سياسي، تاريخ 2025/04/06

ثالثًا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والأمنية لعملية التسريح

أ. الآثار الاقتصادية والمعيشية

عمل كثير من أبناء المنطقة الساحلية في مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية، وفي الوظائف الإدارية والتعليمية، في الساحل السوري وفي معظم المحافظات السورية، نظرًا لارتفاع مستوى التعليم في الساحل السوري، ولا سيّما في محافظة طرطوس، ووجد معظم هؤلاء أنفسهم بلا موارد للعيش بعد تسريحهم.

وحسب نتائج الاستبانة (انظر الشكل 7)، فإن المخاوف الاقتصادية تأتي في المقدمة، فضلًا عن مخاوف أخرى:

1. عدم توفر فرص عمل بنسبة 71%، وهي النتيجة الأعلى بفارق كبير، ما يدلّ على أن البعد الاقتصادي هو الهاجس الرئيسي للمسرّحين. ويشكّل غياب فرص العمل تهديدًا مباشرًا لمعيشتهم واستقرارهم، وقد يعكس أيضًا ضعف البرامج الحكومية أو المجتمعية الداعمة لهم بعد التسريح.

2. الخوف من التعرض للانتقام بنسبة 19%، وهي نسبة كبيرة أيضًا، ما قد يشير إلى أن التسريح مرتبط بخلفيات سياسية أو أمنية، أو أن البيئة الاجتماعية والأمنية ما تزال مشحونة بالثأر وعدم الاستقرار.

3. القلق من الملاحقة القانونية بنسبة 11%، يشير وجود هذا القلق إلى أن بعض المسرحين قد يكونون متورطين بأعمال قد تعرضهم للمساءلة القانونية، أو أنهم يخشون تلفيق تهم لهم، بسبب مواقفهم أو أدوارهم السابقة.

4. صعوبة التأقلم مع الحياة الجديدة بنسبة 8%، تعكس صعوبة التكيّف أن مرحلة ما بعد التسريح تتطلب تغيرات نفسية واجتماعية وتتعلق بالمهارة، وقد يفتقر المسرّحون إلى الدعم المطلوب للانتقال إلى حياة مدنية طبيعية.

5. نسبة 4% لا تشعر بالخوف، هذه نسبة منخفضة جدًا، ما يدلّ على أن الغالبية الساحقة تشعر بمخاوف حقيقية، وأن الطمأنينة بعد التسريح نادرة.

6. عدم القدرة على تأمين لقمة العيش (2%) والخوف من الإضرابات الأمنية، وعدم وجود مصدر دخل (2%). وبالرغم من أن النسبة صغيرة، فإن هذه المخاوف مرتبطة أيضًا بالبعد الاقتصادي والأمني. وهي مكملة لما سبق، وتؤكد أن فقدان الاستقرار الأمني والاقتصادي هو معضلة مركزية.

يمكن تصنيف المخاوف في ثلاثة محاور رئيسية: اقتصادية (الأهم) وأمنية ونفسية – اجتماعية، ما يعكس صورة بيئة انتقالية مضطربة تتسم بالهشاشة الاقتصادية وعدم اليقين الأمني، مع غياب أو ضعف برامج إعادة تأهيل وإدماج حقيقية لهؤلاء المسرحين.

الشكل (7) المخاوف التي تراود المسرحين

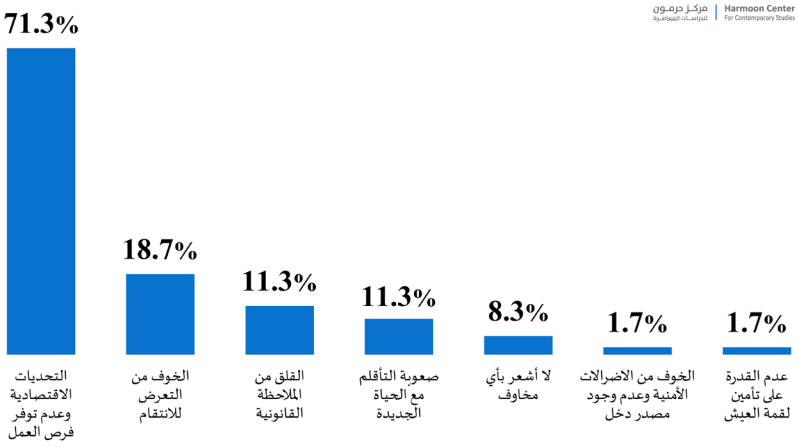

ب. الأوضاع المعيشية بعد التسريح من العمل

تُعبّر السيدة «بشرى حسن[22]»، إحدى المسرّحات من العمل، عن واقعها المعيشي الراهن بقولها: "كان فقدان الوظيفة ضربة قاسية بالنسبة لي؛ إذ كانت تمثل مصدر الأمان الوحيد الذي يحفظ كرامتي. ومنذ ذلك الحين، لم أتمكن من إيجاد عمل بديل، فقد بدت جميع الأبواب مغلقة في وجهي. أعيش يومي بصعوبة، أتنقّل بين محاولات يائسة لتأمين قوتي وقوت أسرتي، أحيانًا أعتمد على مساعدات محدودة، وأحيانًا أخرى أستند إلى ما تبقى لي من مدخرات بالكاد تغطي الحد الأدنى من متطلبات الحياة. وقد أثّر غياب العمل سلبًا على مختلف جوانب حياتي، حتى علاقتي بزوجي باتت تتدهور تدريجيًا".

وفي السياق ذاته، يشير السيد «فيصل ملحم» إلى أن عملية تسريح الآلاف من المدنيين والعسكريين في الساحل السوري ستؤدي إلى تفاقم الأعباء الاجتماعية والاقتصادية، نظرًا لابتعاد هذه الفئات عن ميادين الإنتاج. ويرى أن تأهيل المسرّحين مهنيًا بات ضرورة ملحّة لدمجهم مجددًا في سوق العمل، لا سيما أن العسكريين يواجهون صعوبات أكبر في هذا المجال. أما المدنيون المسرّحون، خاصة الرجال، فغالبيتهم كانوا منخرطين في ما يُعرف بـ «البطالة المقنّعة»، وكانوا يتقاضون رواتب محدودة، بغرض الاحتواء السياسي والاجتماعي، وهذه الرواتب لم تعد متوفرة. ومن ثَم، فإن مصير كثير منهم قد يكون إما «الفناء الصامت» أو العودة إلى العمل الزراعي مستعينين بمهارات تقليدية كانوا قد أهملوها بفعل «الأستذة الوظيفية»، أو اللجوء إلى بيع الأراضي كخيار اضطراري، للهروب من واقع مأزوم ومستقبل مجهول.

(22) مقابلة مع بشرى حسن، موظفة في القطاع العام ومسرّحة (اسم مستعار)، تاريخ 2025/03/20.

أما السيد «رامي عمران»[23]، فيرى أن الأثر الاقتصادي لتسريح عشرات الآلاف من الموظفين والعسكريين في الساحل سيكون بالغًا، نظرًا لأن الوظيفة الحكومية تُعدّ المصدر الأساسي وربّما الوحيد للدخل لدى نسبة كبيرة من سكان المنطقة. ويشير إلى أن معظم المسرّحين، خاصة العسكريين، يقيمون خارج مناطقهم الأصلية في مساكن مؤقتة ضمن الثكنات أو الأحياء العشوائية القريبة، ما يجعلهم بعد التسريح مضطرين للعودة إلى قراهم، نتيجة فقدانهم مصدر الدخل وعدم قدرتهم على تحمّل تكاليف الحياة في المدن. ويضيف عمران بأن هذا التغيير الجذري سيضاعف من التحديات المعيشية، خاصة في ظل ارتفاع معدلات الإنجاب في هذه الأسر، واعتمادها على التعليم كوسيلة وحيدة لضمان مستقبل أفضل لأبنائها، ما يعني أن التسريح قد يؤدي أيضًا إلى تراجع في تحصيلهم التعليمي.

ويحذّر عمران من أن الضغط السكاني على القرى الساحلية سيؤدي إلى تفاقم الأزمات المعيشية، ويفضي إلى مشكلات اجتماعية ناجمة عن الضغوط النفسية وتبعات «الصدمة الاجتماعية». وأشار إلى أن عمليات «التحطيب الجائر» باتت تمثل مصدر دخل لبعض المسرّحين، ما ينذر بتأثيرات سلبية على البيئة. ورغم وجود جانب إيجابي يتمثل في عودة البعض لاستصلاح الأراضي الزراعية، فإن السيناريو الأرجح على المدى القريب هو ازدياد معدلات الفقر، وصعوبة تأمين فرص عمل بديلة، بسبب ضعف المهارات التقنية والتواصلية لدى المسرّحين.

وفي السياق القانوني، يرى السيد «أيمن سليمان»[24] أن انعكاسات التسريح على المجتمع الساحلي ستكون عميقة، نظرًا لطبيعة البنية الاجتماعية في الساحل، التي شكّلت إحدى الحواضن الأساسية للنظام. ويؤكد أن عددًا كبيرًا من أبناء المنطقة انخرطوا في الأجهزة الأمنية والعسكرية، وسيواجهون تحديات كبيرة في عملية إعادة الاندماج المجتمعي، إذ قد يُنظر إليهم باعتبارهم «شركاء في القمع»، ما يضعهم في مواجهة رفض اجتماعي أو استبعاد محتمل. وأشار سليمان إلى أن العاملين المسرّحين، خصوصًا العسكريين، قد يتعرضون لصدمات نفسية ناتجة عن فقدان المكانة الاجتماعية والمداخيل المالية التي كانوا يعتمدون عليها.

وتتفق السيدة «سوزان سليمان»[25] مع هذا الطرح، معتبرة أن غالبية المسرّحين ينتمون إلى الفئة المتضررة اقتصاديًا، وكانت تعتمد كليًا على الرواتب دون أي مدخرات، وهو ما يجعلها عاجزة عن توفير الحد الأدنى من الأمن الغذائي. أما الفئة الثانية، وهي الأقل عددًا، فقد استفادت من الفساد الإداري والوظيفي ونجحت في تأمين موارد مالية وفيرة. وتشير سوزان إلى أن سقوط النظام ستكون له تداعيات اقتصادية خطيرة على المسرّحين، ولا سيما العسكريين، الذين قد يجدون أنفسهم في مرمى «تصفية الحسابات» أو تحت وطأة التحريض الطائفي، وقد يُصنّفون كمواطنين من الدرجة الثانية، وهو ما يعمّق هشاشتهم الاجتماعية.

ويؤكد المعتقل السابق «فيصل ملحم» مجددًا أن ما نسبته 10% فقط من المسرّحين استطاعوا الاستفادة من الفساد، في حين كانت الامتيازات الاقتصادية لباقي الفئات تقتصر على الرواتب ومخصصاتها، ما يجعل إعادة دمجهم مرهونة بوجود مشاريع اقتصادية حقيقية وبنية تحتية قادرة على توليد فرص العمل.

(23) مقابلة مع السيد رامي عمران، موظف في المصرف التجاري السوري، وصاحب مكتب استشاري، تاريخ 2025/04/12.

(24) مقابلة مع السيد أيمن سليمان، حقوقي، مهتم بقضايا التراث الثقافي والمجتمع المدني، تاريخ 2025/04/15.

(25) مقابلة مع السيدة سوزان سليمان، مهندسة وناشطة في حقل منظمات المجتمع المدني، تاريخ 20/ 04/ 2025

ويقدّم الدكتور «وسيم علي» صورة أشد قتامة لمآلات الأوضاع الاقتصادية في الساحل السوري، مؤكدًا أن اعتماد اقتصاد المنطقة على الوظائف الحكومية كان استراتيجية مقصودة من النظام، لترسيخ ولاء الموظفين وجعلهم درعًا إضافيًا للدولة الأمنية. ويُحذر من أن هذا الاعتماد سيؤدي إلى أزمة شاملة تشمل جميع المهن والقطاعات، حتى أصحاب المهن الحرة الذين سيتأثرون مباشرة نتيجة انخفاض الإنفاق العام وشحّ الموارد المالية.

وقد أكّدت نتائج الاستبانة (انظر الشكل 8) الميدانية ما ذهب إليه المحللون والمسرّحون أنفسهم، إذ بيّنت أن 56.5% من أفراد العينة يواجهون صعوبات كبيرة في تأمين الاحتياجات الأساسية، ما يعكس تردّي الأوضاع المعيشية بشكل عام. كما أشار 33.9% إلى أنهم بالكاد يتمكنون من تدبير شؤونهم اليومية، ما يدل على أن نحو 90.43% من المسرّحين يعانون أزمات مالية حادّة أو متوسطة، في ظل غياب مظلّة الحماية الاجتماعية، وانعدام برامج الدعم الفعّالة. وفي المقابل، فإن نسبة ضئيلة (7.8%) فقط استطاعت تحقيق نوع من الاستقرار عبر الاعتماد على مصادر دخل بديلة أو دعم عائلي ومجتمعي محدود، ما يؤكد أهميّة شبكات الدعم التقليدية، دون أن تكون كافية لمواجهة الأزمة الناتجة عن التسريح الواسع. وعلى الرغم من أن البيانات لا تميّز بين المسرّحين العسكريين والمدنيين، فإن النتائج تشير بوضوح إلى أن الأثر الاقتصادي والاجتماعي يشمل الطرفين على حد سواء، وفق ما تم توثيقه في المقابلات.

الشكل (8) الأوضاع المعيشية بعد التسريح من العمل

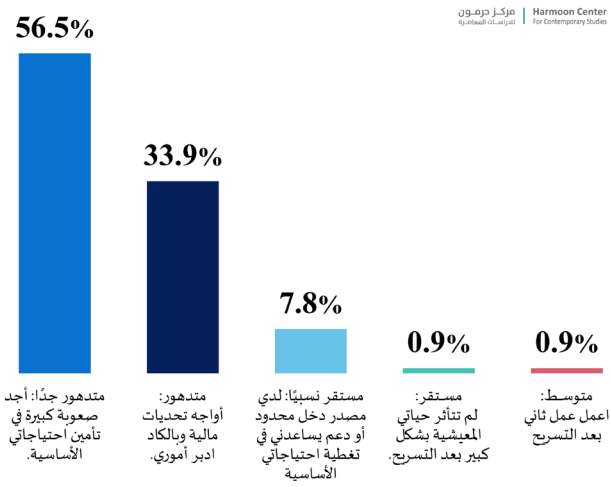

تشير النتائج إلى أن نسبة كبيرة من المسرّحين العسكريين (67%) يعانون حالة تدهور في أوضاعهم المعيشية، مقارنة بنسبة أقل بين المسرّحين المدنيين (51%)، (انظر الشكل 9). ويمكن تفسير هذا الفرق في أن غالبية العسكريين المسرحين كانوا يعتمدون بشكل كامل على رواتبهم ومزاياهم من المؤسسة العسكرية، ومن ثم فإن فقدانهم لهذه الوظيفة يشكل انقطاعًا حادًا في مصدر دخلهم دون وجود بدائل جاهزة، فضلًا عن أن كثيرًا من المسرّحين العسكريين لا يملكون مهارات مهنية أو تعليمية تؤهلهم للعمل في القطاع المدني،

على عكس بعض المسرّحين المدنيين الذين قد يملكون شهادات أو خبرات في مجالات قابلة للتوظيف.

الشكل (9) الأوضاع المعيشية تبعًا لطبيعة العمل المسرح منه

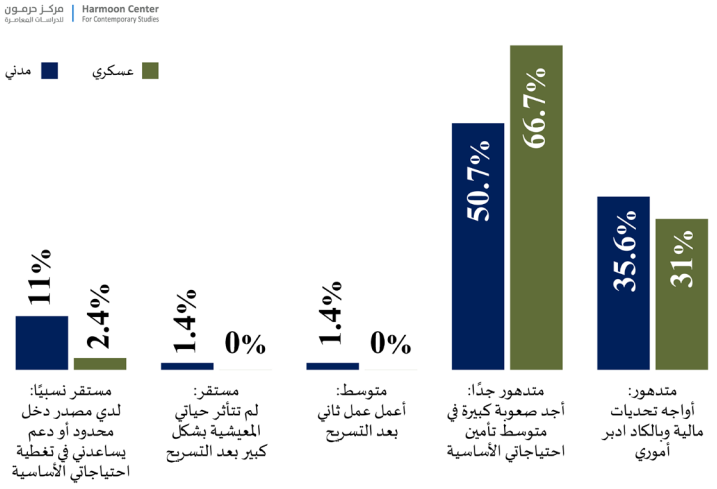

ت. سبل تأمين الاحتياجات المعيشية

أظهرت نتائج الاستبانة أن نسبة الذين تمكنوا من الحصول على عمل بديل بعد التسريح لا تتجاوز 1%، وهي نسبة ضئيلة تعكس ضعف سوق العمل في المنطقة، وغياب البدائل الاقتصادية المتاحة أمام المسرحين. وقد أدى هذا الواقع إلى لجوء الغالبية العظمى منهم إلى الاعتماد على المدخرات الشخصية أو بيع ممتلكاتهم، بنسبة إجمالية تقارب 75%. ويشير ذلك إلى غياب مصادر دخل منتظمة ومستقرة، وإلى هشاشة الوضع الاقتصادي للأسر المتضررة، حيث اضطرت العديد من العائلات إلى استنزاف أصولها الخاصة عوضًا عن تبني حلول معيشية مستدامة.

وأظهرت البيانات أن 28% من المسرحين اعتمدوا على دخل أفراد العائلة (الزوج، الزوجة، أو أقارب آخرين)، ما يعكس استمرار الدور المحوري لشبكات الأمان الاجتماعي العائلية في المجتمع السوري. إلا أن ذلك يدل على محدودية شبكات الحماية الاجتماعية الرسمية، مثل التأمين ضد البطالة أو برامج الإعانة الحكومية.

وعلى الرغم من هذا السياق الاقتصادي الصعب، لم تتجاوز نسبة من بادروا إلى تأسيس مشاريع صغيرة 3%، وهي نسبة منخفضة تعكس ضعف رأس المال المتوفر، وغياب البيئة الاقتصادية الداعمة لريادة الأعمال المحلية، فضلًا عن المخاوف المرتبطة بالمخاطرة في ظل التدهور الاقتصادي العام. وبالمقابل، استفاد نحو 6 % فقط من المساعدات غير الحكومية، ما يشير إلى محدودية حجم هذه المساعدات، أو إلى ضعف وغياب العدالة في آليات الوصول إليها (انظر الشكل رقم 10).

وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن أزمة المسرحين في الساحل السوري لا تقتصر على فقدان مصدر الدخل، بل امتدت لتشمل فقدان الأمن المعيشي، إذ دفعت العديد من الأسر إلى التفريط بمواردها المحدودة. وتُعد الحلول المتاحة في الوقت الراهن قصيرة الأمد ومؤقتة بطبيعتها (كالاعتماد على المدخرات أو بيع الممتلكات)، وهو ما يجعل هذه الفئة أكثر عرضة للتدهور الاقتصادي المستمر، ويؤكد الحاجة إلى تدخلات مستدامة وشبكات دعم فعّالة.

الشكل (10) طرق تأمين المعيشة بعد التسريح

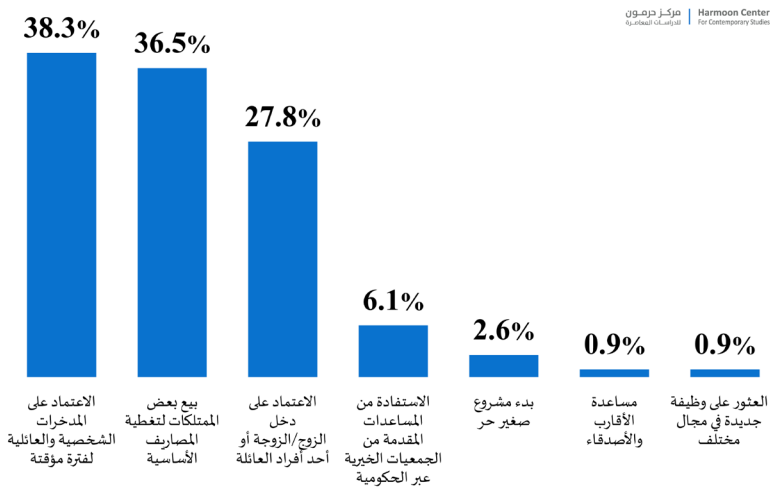

مما سبق، يمكن الاستنتاج أن معظم المسرحين في الساحل يعيشون أوضاعًا معيشية مأساوية، وهناك حاجة ملحة إلى برامج تدخل سريعة (مشاريع تشغيل صغيرة، دعم نقدي مباشر، برامج تدريب مهني)، حيث الاعتماد الحالي على الموارد الذاتية أو على دعم غير رسمي لا يكفي لتحقيق استقرار معيشي مستدام، ويبدو المستقبل المعيشي لهؤلاء المسرحين مهددًا بمزيد من التدهور، إن لم تكن هناك تدخلات فعالة، ومنها القيام بعملية فرز دقيقة للمسرحين، والتراجع عن معظم التسريحات وإعادة التأهيل ومساعدة الفئات الاجتماعية الضعيفة.

ث. الآثار الاجتماعية

تتوقف الآثار الاجتماعية المترتبة على تسريح العاملين بدرجة كبيرة على قدرتهم على إيجاد فرص عمل بديلة تعوّضهم عن فقدان مصدر رزقهم الأساسي. فعلى سبيل المثال، يمكن للعسكريين المسرّحين العمل في القطاع الخاص ضمن مجالات مثل الحراسة الأمنية أو الأعمال غير المتخصصة كالبناء.

وتصف المسرّحة «بانا حداد[26]» (36 عامًا)، وكانت تعمل في أحد مراكز البحوث العلمية، وضعها الراهن بحالة من اليأس الشديد، قائلة: «أعجز عن إعالة أطفالي، خصوصًا أن زوجي أيضًا مسرّح من عمله، ونحن نعيش في منزل بالإيجار». وتضيف: «كنت أمارس عملًا إداريًا بحتًا، بعيدًا عن أي نشاط سياسي أو عسكري. أدّيت مهامي بأمانة ومسؤولية، وشعرت بعد التسريح بأنني وحيدة ومخذولة، وكأن كل ما بنيته من سمعة وجهد انهار فجأة».

ويعبّر العسكري المسرّح «أيهم دالي[27]» (34 عامًا)، عن معاناته من مشاعر العجز واليأس, بقوله: «ما أعيشه هو من أبشع أشكال التعذيب النفسي؛ حُرمَت والدتي من دوائها المجاني، وحُرمنا من الاستشفاء في المشافي الحكومية، ولم يعد لدينا راتب يكفينا. حتى قبل الانهيار لم نكن نعيش برفاه، ولم نكن نملك أملًا حقيقيًا في المستقبل. كنت أعمل في ثلاثة مجالات: في المؤسسة العسكرية، وفي توصيل الطلبات، وفي شركة حراسة مدنية». وفي ما يتعلق بمحاولاته للعثور على عمل جديد، يقول أيهم: «بحثت عن عمل في أربعة مطاعم، ولم يُقبل طلبي، بسبب عدم امتلاكي هوية شخصية، وأعيش حاليًا على المعاش التقاعدي الضئيل لوالدي».

ومن حيث نظرة المجتمع للمسرّحين، تفاوتت آراء المشاركين في المقابلات المعمّقة؛ إذ نفى بعضهم وجود أي نظرة سلبية، وتحدث آخرون عن تعاطف عام من المحيطين بهم. وأشار بعضهم إلى أن مكانتهم الاجتماعية لم تتأثر بسبب التسريح، كما جاء في تصريح الضابط المسرّح يوسف أحمد[28]»: «لم أشعر بفقداني لمكانتي الاجتماعية السابقة». في المقابل، عبّر عدد أكبر من المشاركين عن شعورهم بتراجع في مكانتهم الاجتماعية بعد التسريح. تقول المسرّحة «بشرى حسن»: «قبل فصلي، كنت أحظى باحترام وتقدير من المجتمع، أما بعده، فقد تغيرت نظرة البعض نحوي، وكأنني مذنبة في ما حدث لي».

وعلى الرغم من هذه التصريحات، فإن الواقع يشير إلى أن بعض كبار الضباط المسرّحين، الذين نفوا تأثر مكانتهم الاجتماعية، قد يكونون في حالة إنكار جزئي. أما الضباط ذوو الرتب الصغيرة والأفراد، فيبدو أن المجتمعات المحلية أبدت تعاطفًا معهم، ما خفف من حدة النبذ الاجتماعي الذي تعرضوا له.

وتُظهر نتائج الاستبانة الميدانية (انظر الشكل 11) أن لفقدان العمل أثرًا اجتماعيًا بالغًا على معظم المبحوثين، حيث أفاد 67.8% منهم بأن حياتهم الاجتماعية تأثرت بشدة نتيجة فقدان الوظيفة، ما أدى إلى انقطاعهم عن التواصل مع عدد كبير من الزملاء والأصدقاء، وزيادة مشاعر العزلة لديهم. ويشير ذلك إلى أن العمل لا يُعد فقط مصدرًا للدخل، بل يعد ركيزة أساسية أيضًا في بناء العلاقات الاجتماعية والحفاظ عليها، وأن فقدانه يؤدي غالبًا إلى الانكفاء والانزواء.

وأفادت نسبة 26.9% من المستجيبين بأن حياتهم الاجتماعية تأثرت بدرجة متوسطة، حيث شهدوا تراجعًا جزئيًا في علاقاتهم الاجتماعية، ما يبين أن تأثير فقدان العمل ليس بالضرورة مطلقًا، بل يتفاوت بحسب قوة شبكة العلاقات الشخصية، ومدى اعتماد الأفراد على بيئة العمل لتشكيل تلك الشبكات.

(26) مقابلة مع السيدة بانا حداد، موظفة مسرّحة، (اسم مستعار)، تاريخ 2025/03/21.

(27) مقابلة مع السيد أيهم دالي، عسكري مسرح، (اسم مستعار)، تاريخ 2025/03/17.

(28) مقابلة مع ضابط مسرح، (اسم مستعار)، تاريخ 2025/03/22.

في المقابل، ذكر 2.6% فقط من أفراد العينة أن حياتهم الاجتماعية لم تتأثر إطلاقًا، أو تأثرت بشكل طفيف، وهي نسبة ضئيلة تعكس محدودية وجود شبكات اجتماعية مستقرة ومستقلة عن بيئة العمل لدى المسرّحين، أو أن هؤلاء يتمتعون بمرونة اجتماعية عالية.

تؤكد هذه النتائج أن العمل يشكّل محورًا اجتماعيًا أساسيًا في حياة غالبية المبحوثين، ولا يقتصر دوره على الجانب الاقتصادي فقط، وأن فقدان الوظيفة غالبًا ما يؤدي إلى تآكل الروابط الاجتماعية المرتبطة بالزملاء ومحيط العمل، ما يفضي إلى عزلة قد تكون لها تداعيات نفسية خطيرة، كالاكتئاب والشعور بالتهميش. وبالتالي، تبرز الحاجة إلى تقديم دعم اجتماعي ومجتمعي منظّم للفئات المسرّحة من العمل، بهدف مساعدتهم في الحفاظ على شبكاتهم الاجتماعية، والحد من آثار العزلة والانفصال عن المجتمع.

الشكل (11) الآثار الاجتماعية للتسريح من العمل

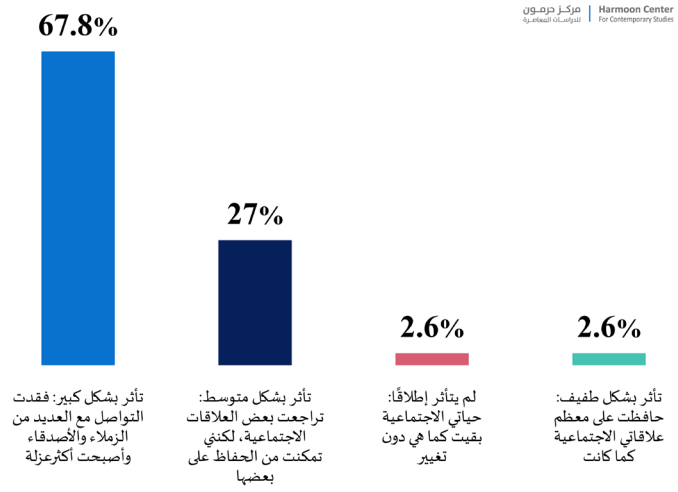

تُظهر هذه النتيجة أن العاملين المسرّحين من ذوي الخلفية العسكرية كانوا أكثر عرضة لفقدان التواصل الاجتماعي (مع الزملاء والأصدقاء) بعد تسريحهم، مقارنةً بنظرائهم المدنيين. إذ بلغت نسبة من أفادوا بفقدان هذا التواصل 71.4% من المسرحين العسكريين، مقابل 65.8% من المسرحين المدنيين (انظر الشكل 12). وهذا يشير إلى أن طبيعة الحياة العسكرية تميل إلى تكوين علاقات مهنية واجتماعية أكثر ارتباطًا بالمؤسسة العسكرية نفسها، وعند التسريح تنقطع هذه الروابط بسرعة، خصوصًا إذا رافق التسريح تهميش أو عزل اجتماعي، في حين إن المدنيين قد تكون لديهم شبكات اجتماعية أكثر تنوعًا واستقلالًا عن بيئة العمل، ما يجعل فقدان العلاقات بعد التسريح أقل حدة نسبيًا.

الشكل (12) الآثار الاجتماعية للتسريح تبعًا لطبيعة العمل

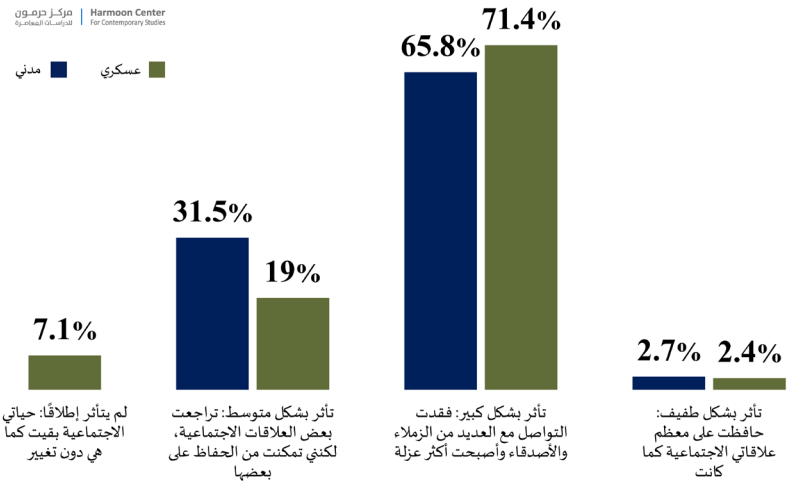

ج. الآثار النفسية

يؤثر تدهور الأوضاع المعيشية والاجتماعية بصورة مباشرة في الحالة النفسية للأفراد، إلا أن هذا التأثير يرتبط لدى المسرّحين أيضًا بدرجة ارتباطهم الوظيفي ومستوى رضاهم عن عملهم السابق. وفيما يتعلق بانعكاسات التسريح على الحالة النفسية، أُجريت خمس مقابلات معمّقة مع ضباط ممّن لم تُسجل بحقهم أي شبهات تتعلق بالفساد، فأشار ثلاثة منهم إلى أن تأثير التسريح القسري كان عاديًا ولا يحمل طابعًا دراميًا، وعبّر أحدهم عن ارتياحه الشديد، وكأن التسريحَ خلّصه من عبء ثقيل، في حين أفاد شخص واحد فقط بأنه شعر بالقلق والخوف من المستقبل. تكشف هذه الإفادات عن شعور عام بعدم الارتياح المهني لدى غير المنخرطين في شبكات الفساد، ما يعكس ضعف انتمائهم إلى مؤسسة عسكرية تعاني الترهل والتفكك البنيوي.

عمومًا، يُلاحظ أن مستويات القلق والاكتئاب ترتفع بشكل خاص لدى المرضى وذوي الإعاقة والمتقاعدين، ما يؤثر سلبًا في نوعية حياتهم، وقد يسهم في ارتفاع معدلات الوفاة، بحسب الناشطة سوزان سليمان. وتضيف سليمان أن التأثيرات النفسية والاجتماعية تختلف من شخص إلى آخر، وتراوح بين التكيف الكامل وبين الانهيار التام الذي قد يصل إلى درجة الانتحار، كما حدث في حالة واحدة موثقة وقعت بعد أسبوع فقط من التسريح. وتشير إلى أن بعض الدعم من العائلة أو منظمات المجتمع المدني قد يخفف من حدة هذه الآثار.

وتصف «روعة نعمان»[29]، (40 عامًا)، وهي موظفة سابقة في مؤسسة النقل البحري، حالتها النفسية بعد التسريح بأنها مزيج من «الحزن واليأس والقلق والخوف من المجهول والتفكير الدائم بكيفية تأمين معيشة العائلة. أشعر وكأنني أُعاقَب على ذنب لم أرتكبه. كنت موظفة نشيطة ومخلصة، أما الآن فقد فقدت الشغف بالحياة، ولا أستطيع أحيانًا توفير لقمة العيش». أما العسكري المسرّح «جميل سلهب»[30]، فقد عبّر عن حالة متقدمة من فقدان الأمل، قائلًا: «أشعر أنني مراقب طوال الوقت، وأن الموت قريب مني، وكل ما أريده الآن هو البقاء إلى جانب أطفالي».

تتجاوز آثار التسريح الأفراد المسرحين وتصل إلى أسرهم وبيئاتهم الاجتماعية المحيطة. وتعتمد شدة هذه الآثار على مدى تفاعل المجتمعات المحلية والمجتمع السوري الأوسع معهم. ويصف المعتقل السياسي السابق «فيصل ملحم» التسريح بأنه «موت بطيء»، يُلقي بصاحبه في متاهة الفراغ والبطالة والفقر، باستثناء نحو 10% من المسرحين الذين كانت تُفصَّل لهم وظائف شكلية مسبقًا لتأمين مستقبلهم بعد التسريح.

ويشير الاقتصادي «رامي عمران» إلى أن أغلب المسرّحين لم يضعوا أي خطط بديلة لحياتهم المهنية، نظرًا لطبيعة التسريح المفاجئ وغير المتوقع. ونتيجة لذلك، يدخل المسرّحون في حالة من الصدمة والارتباك، يصعب فيها تفسير ما جرى أو التكيف معه، وهو ما يزيد من معاناتهم النفسية. ويفاقم فقدانهم لبطاقة شخصية، حتى ولو مؤقتًا، من شعورهم بالضياع وغياب الانتماء.

وقد أظهرت نتائج الاستبانة الميدانية (انظر الشكل 13) أنّ الغالبية العظمى من أفراد العينة قد تأثروا نفسيًا بشكل سلبي، حيث أفاد 66% من المشاركين بوجود تأثير نفسي مباشر، سواء كان شديدًا وطويل الأمد (بنسبة 39.1%)، أو تأثيرًا على الثقة بالنفس والشعور بانعدام الأمان المهني (بنسبة 26.9%). وأوضح 17.3% من المستجيبين أن قلقهم كان ماديًا بالدرجة الأولى، مما يشير إلى أن الضغوط الاقتصادية غالبًا ما تكون مدخلًا للأزمات النفسية حتى وإن لم تظهر فورًا كمشاعر اكتئاب أو إحباط. في المقابل، بيّن 1.7% فقط أنهم تمكّنوا من استثمار هذه التجربة في تطوير الذات واستكشاف خيارات جديدة، وهي نسبة ضئيلة تعكس محدودية فرص تحويل الأزمة إلى فرصة للنهوض من جديد. واعتبر 4.35% من المشاركين أن فقدان العمل شكل فرصة لإعادة التفكير في المسار المهني من دون أن يتأثروا نفسيًا، وأشار 10.43% إلى أنهم تأثروا نفسيًا في البداية، لكنهم تمكنوا من تجاوز الأزمة مع مرور الوقت، ما يدل على وجود قدرة نسبية على التكيف لدى شريحة صغيرة من العينة.

يمكن الاستنتاج أن غياب الأمان المهني والاجتماعي يشكل عاملًا رئيسيًا في تفاقم الأزمات النفسية للعاطلين عن العمل، وأن ضعف شبكات الدعم النفسي والمهني يحدّ من فرص التكيف الإيجابي مع الصدمة. وتبدو البيئة المحيطة، من حيث غياب برامج التأهيل وإعادة الإدماج المهني، غير مهيأة لتخفيف آثار التسريح، ما يعمق من مشاعر التوتر واللااستقرار. وتشير النتائج إلى أن فقدان العمل كان بمثابة صدمة نفسية حقيقية لمعظم المسرحين، سواء من حيث تراجع الاستقرار النفسي أو انعدام الشعور بالأمان المهني، في حين لم يتمكن سوى عدد قليل من الأفراد من تحويل هذه المحنة إلى فرصة لإعادة البناء الشخصي والمهني.

(29) مقابلة مع الموظفة المسرحة روعة نعمان، اسم مستعار، تاريخ 2025/03/18

(30) مقابلة مع جميل سلهب، عسكري مسرح، اسم مستعار، تاريخ 2025/03/19.

الشكل (13) الآثار النفسية للتسريح من العمل

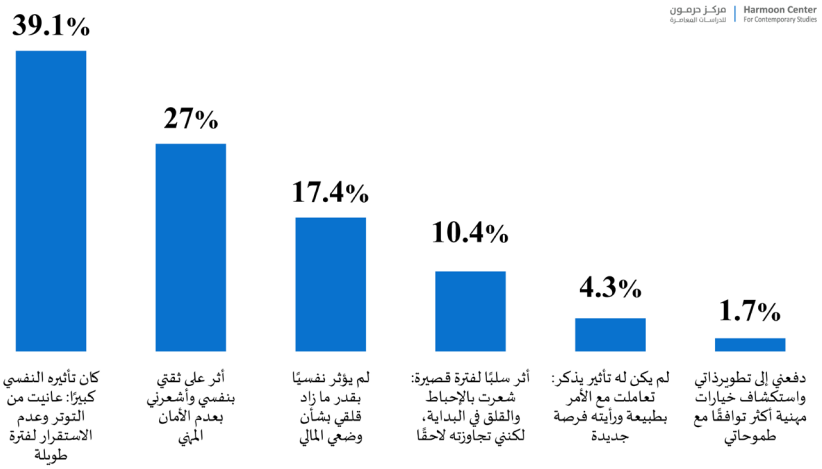

ح. الخطط المهنية المستقبلية لدى المسرّحين

تُظهر نتائج الدراسة أن النسبة الأكبر من المسرّحين (41%)، أي نحو نصف المستجيبين، لم يتخذوا بعد قرارًا بشأن خططهم المهنية أو الشخصية في مرحلة ما بعد التسريح، وهو ما يعكس حالة واضحة من الضبابية والقلق وعدم اليقين، وهي سمات شائعة لفترة ما بعد فقدان العمل، لا سيّما في السياقات الاقتصادية المتقلبة. وفي المقابل عبّر 17% من المستجيبين عن توجههم نحو استكشاف فرص عمل خارج مناطقهم، ما قد يدلّ على ضعف سوق العمل المحلي أو تردي الظروف الاقتصادية والاجتماعية في مناطق إقامتهم.

وأشار 14% من المسرّحين إلى أنهم يواجهون ضغوطًا مالية مباشرة تدفعهم إلى التركيز على البقاء والاستمرار بأقل التكاليف الممكنة، في حين أبدى 14% فقط استعدادًا لإعادة التكيّف وإظهار مرونة مهنية، وهو ما يعكس وجود رغبة في التغيير المهني، أو استجابة لحاجة موضوعية للانخراط في مجالات عمل أكثر طلبًا.

ومن جهة أخرى، أبدى 9% من المسرّحين توجّهًا نحو تحقيق الاستقلال المالي عبر ريادة الأعمال أو العمل الحر، ما قد يُعبّر عن روح ريادية كامنة أو عن محاولة للالتفاف على القيود التي يفرضها سوق العمل التقليدي. في حين اعتبرت نسبة محدودة من المستجيبين (6%) هذه المرحلة فرصةً للتأمل الذاتي وإعادة التخطيط، وهو مؤشر إيجابي على وجود وعي بأهمية التقييم الذاتي وإعادة توجيه المسار المهني (انظر الشكل 14).

وتُظهر النتائج كذلك ضعف التوجه نحو تطوير المهارات، حيث اقتصرت نسبة من لجؤوا إلى الدورات التدريبية على 3% فقط، وسجّلت نسبة مماثلة من يفكرون بالهجرة والسفر، ما قد يدل على محدودية الوعي بأهمية بناء القدرات، أو على ضعف الإمكانات المادية اللازمة للاستثمار في التعليم والتدريب، فضلًا عن إدراك صعوبة تحقيق خيار الهجرة فعليًا بالنسبة لمعظم المستجيبين.

بوجه عام، تعكس هذه المؤشرات غياب الدعم المؤسسي والإرشاد المهني في مرحلة ما بعد التسريح، وتُظهر أن الأولوية لدى الغالبية تكمن في البحث عن حلول آنية لتحقيق الحد الأدنى من الاستقرار والأمان، قبل التفكير في فرص التطوير الذاتي أو الانتقال إلى مسارات مهنية بديلة. وهو ما يبرز الحاجة الملحة إلى تصميم وتنفيذ برامج دعم مهني وتدريبي لإعادة تأهيل المسرّحين، ومساعدتهم على الاندماج في سوق العمل مجددًا.

الشكل (14) الخطط المهنية البديلة عن العمل المسرح منه

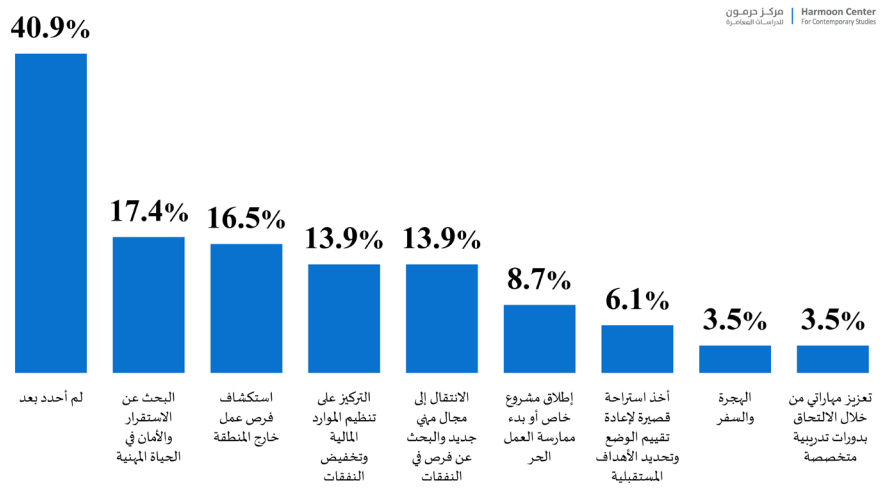

من جانب آخر، برز البعد الطائفي في عملية التسريح في رأي بعض المسرّحين، حيث عبرت إحدى الموظفات (42 سنة)، المسرحة من عملها في المديرية العامة للآثار والمتاحف، عن رغبتها في الهروب إلى أي بلد لا تواجه فيه التمييز الطائفي، وقالت: «أريد أي مساعدة للهروب من البلد، والعمل في مؤسسات تحترم الإنسان بغض النظر عن طائفته، وتسعى لتدريبه وتطويره، فثمة عدم الشعور بالأمان بسبب الانحياز الكامل حاليًا لطائفة معينة والتحريض على باقي الطوائف، وكأن كل الطوائف الأخرى هي موضع اتهام. حاولتُ البحث عن عمل بديل، ورُفضت بسبب عمري وبسبب طائفتي. قبل الفصل قابلني أحدهم ثلاث دقائق، سألني عن طبيعة عملي وعن مدينتي الأصلية، رغم أني تولد دمشق، وشعرت بأن التعامل طائفي، وبعدها أُفاجأ بالفصل. أريد العمل والعيش في هذا البلد من دون تفرقة طائفية».

وبحسب الناشط السياسي **د. وسيم**، فإن البعد الطائفي يبقى ملتبسًا نوعًا ما، من دون تفحُّص قوائم الأسماء والانتماءات. ويرى وسيم أن اقتصاد الساحل السوري قائم بالأساس على الوظائف الحكومية (كما أرادت له السلطة السابقة)، وأن ذلك يدفع، علاوة على الممارسات التمييزية للسلطة الحالية، إلى الإحساس العام بوجود أهداف انتقامية لهذه التسريحات. ويضيف الاقتصادي **رامي عمران** أن البعد الطائفي للتسريح يتناسب مع البعد الطائفي في التوظيف بطبيعة الحال.

ويضيف الضابط المسرح «بشار الراغب» (40 سنة): «نحن نعيش في بيئةٍ أصبحت متطرفة ولا تقبل الآخر، لم يكن لدينا مشكلة بسقوط النظام، ونريد أن نكون شركاء في بناء الوطن، ولكن ليس ضمن مجتمع ينظر إلينا نظرة دونية على أساس طائفي ومذهبي». ويرفض هذا الضابط العودة إلى عمله السابق: «لا، لن أعود إلى عملي السابق، لأني أرى من الصعب العمل في هذا المحيط».

ولا يجادل المعتقل السابق «فيصل ملحم» في مسألة وجود البعد الطائفي، المسكوت عنه، لعملية التسريح، ويرى أن محاسبة المنتفعين والطفيليين لا يجوز أن تنسحب على ضحاياهم. ويربط ملحم بين التسريح التعسفي والجماعي للعسكريين وما حدث في الساحل السوري بعد 7 آذار/ مارس 2025. وقد أتت هذه الأحداث على خلفية قناعات وتوجهات مسبقة بأن معظم الوظائف في سورية، وخاصة في الساحل، هي لأبناء الساحل من العلويين، وأن العسكريين من أبناء الساحل قد تطوعوا لمساندة السلطة السابقة التي تشن الحرب على السوريين في الداخل، متناسين أن آلاف العسكريين من مختلف الرتب ما كانوا ليتطوعوا في الجيش لو كان لديهم مورد آخر للعيش.

وحول معالجة البعد الطائفي لعملية التسريح، نقلت الناشطة سوزان سليمان، عن بعض الذين أجرت معهم مقابلات معمقة، أنهم واثقون من وجود توجهات شفهية تقضي بعدم تشغيل الشباب من الطائفة العلوية، حتى في القطاع الخاص. وتضيف سوزان أن الأمر متوقف على خطاب السلطة الجديدة، فحين تتبنى الخطاب الوطني الجامع يتلاشى البعد الطائفي للمسألة، ولا سيما أن المسرحين من كل الطوائف، مع اختلاف النسب، والخطاب الوطني فقط هو ما يشجع على التعاون لما فيه مصلحة البلد دون إقصاء أي طرف.

ويتفق الحقوقي أيمن سليمان مع هذا الرأي، ويرى أن الحل يكمن في تعزيز الهوية الوطنية المشتركة وتقديم فرص تدريب وعمل بعيدًا عن الاعتبارات الطائفية، وأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية هي الأساس الضروري لبناء الثقة.

خ. الآثار الأمنية

على الرغم من أن معظم العسكريين المسرّحين قد تعبوا من القتال إلى جانب النظام السابق، واستسلموا بسهولة للترتيبات الدولية التي جعلت من فصائل «ردع العدوان» أداة رئيسة في إسقاط ذلك النظام، فإن غياب برامج لإعادة تأهيلهم ودمجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يعرّضهم لخطر الاستغلال من قبل فلول النظام والدول الداعمة التي كانت تدعمه، بهدف تأجيج الوضع الأمني من جديد. ويزداد هذا الخطر في ظل غياب أو بطء تطبيق إجراءات العدالة الانتقالية الشاملة، وعدم محاكمة المتورطين في الانتهاكات

بآليات شفافة وعادلة.

وتنبع الخطورة من أن الأوضاع الاقتصادية المتردية وانسداد الأفق قد تدفع هؤلاء المسرحين إلى الانخراط في مغامرات غير محسوبة، من شأنها أن تتسبب في أضرار جسيمة لسكّان الساحل السوري، كما حدث في الهجوم الذي شنّته عناصر غير منضبطة -بتحريض من فلول النظام- على بعض المراكز الأمنية في 7 آذار/ مارس، وما تبعه من قتل عددٍ من المدنيين بيد مجموعات عسكرية غير منضبطة حضرت لمؤازرة قوات الأمن العام. ومع ذلك، فإن جميع المشاركين في المقابلات المعمقة أكدوا رفضهم الانخراط في أي أعمال عسكرية أو مغامرات أمنية إلى جانب فلول النظام، مفضلين العيش بسلام، رغم صعوبة الظروف المعيشية وقساوتها.

وعلى الرغم من هذا الموقف، فإن الشعور بعدم الأمان ما يزال سائدًا على نطاق واسع، حيث أفاد 88.7% من المستجيبين بأنهم يشعرون بأن «الوضع غير مستقر»، وهو ما يعكس غياب استقرار حقيقي بعد سقوط النظام، بسبب عدم وجود منظومة أمنية بديلة ومنظمة. وحتى ضمن نسبة الـ 6.96% ممن عبّروا عن شعور نسبي بالأمان، فإنهم أقروا بوجود «مخاوف أحيانًا»، ما يشير إلى هشاشة ذلك الشعور وارتباطه بشروط مؤقتة. ولم يتمكن 3.48% من المشاركين من تحديد موقفهم الأمني، وهو ما يعكس حالة من الضبابية والارتباك، قد تعود إلى التباينات الجغرافية في مستويات الأمان بين مختلف الأحياء والمناطق في الساحل السوري (انظر الشكل 15).

وتقود هذه المعطيات إلى استنتاج رئيس، مفاده أن سقوط النظام قد أوجد فراغًا أمنيًا استغلته جهات غير رسمية، مثل الميليشيات، والمجموعات المسلحة المحلية، والعصابات، في ظل شعور عام بالخطر وانعدام الاطمئنان. فالأمن، في جوهره، يرتبط بوجود مؤسسات دولة قوية وفاعلة، وإذا غابت هذه المؤسسات، فإن انهيار النظام لا يؤدي بالضرورة إلى الاستقرار، بل قد يفضي إلى فوضى أمنية وعدم استقرار شامل. ومن هنا، تبرز أولوية إعادة بناء الثقة المجتمعية، بوصفها ركيزة لأي انتقال سياسي ناجح عقب سقوط الأنظمة السلطوية.

وفي هذا السياق، يشير الاقتصادي «رامي عمران» إلى احتمال انخراط بعض المسرحين في أنشطة ميليشياوية لاستعادة مواقعهم ومصالحهم السابقة، لكنه يرى أن تحقق هذا السيناريو مرهون بوجود ممول خارجي يوفر لهم سبل الارتزاق، إضافة إلى توفّر بيئة خصبة للارتزاق نتيجة الفقر والضيق الاقتصادي. ويرى عمران أن بعض هؤلاء المسرحين قد يسعون، في ظل الظروف القاهرة، إلى ما يعتبرونه «انتفاضة من أجل الكرامة»، سواء كرامتهم الشخصية أو كرامة جماعاتهم الاجتماعية. ويؤكد أن الغالبية العظمى من المسرّحين كانوا مجرد أدوات في يد النظام السابق، ولم يكونوا من أصحاب القرار، وأنهم ليسوا المسؤولين الرئيسيين عن الانتهاكات.

ويؤيد هذا الطرح المعتقل السابق فيصل ملحم، الذي يحذر من أن المعاملة التعسفية لهؤلاء المسرحين قد تدفعهم نحو الانخراط في أنشطة عسكرية، تنفيذًا لأجندات قوى النظام المهزومة في الخارج، كخيار انتقامي. فالتصنيف التعميمي لهؤلاء كـ «فلول للنظام»، والانتقام الممنهج منهم ومن بعض المدنيين، بحجة أن ما يحدث هو مجرد «حالات فردية»، قد يؤدي إلى ردود فعل عنيفة تغذي سياسة التشفي والإلغاء. ويضيف ملحم أن 90% من المسرّحين هم ضحايا لسياسات النظام الفاشلة في إدارة الموارد البشرية،

مشددًا على ضرورة إعادة هيكلة شاملة للمؤسسات، بما فيها العسكرية، على أسس وطنية شفافة. ويرى أن ما جرى من عنف ضد قوى الأمن وعناصر «الهيئة»، وما تبعه من عنف مضاد من قبل الفصائل العسكرية القادمة لمؤازرة قوى الأمن العام، هو نتيجة مباشرة للتخلي عن هؤلاء المسرّحين، وتركهم فريسة للفراغ والضياع، بعدما هرب المتورطون الحقيقيون خارج البلاد.

من جانبه، يحذّر الحقوقي أيمن سليمان من أن غياب الأفق أمام المسرحين قد يؤدي لانخراطهم في أنشطة تهدد الأمن العام، خصوصًا في ضوء انتماءاتهم الطائفية. ويشدد على أهمية مساعدتهم في تجاوز المرحلة الانتقالية عبر إعادة تأهيلهم ودمجهم في سوق العمل، وتوفير الضمانات القانونية اللازمة، وتمكينهم من المشاركة في الحياة الوطنية، من خلال برامج العدالة الانتقالية الشاملة.

الشكل (15) الهواجس الأمنية بعد سقوط نظام الأسد

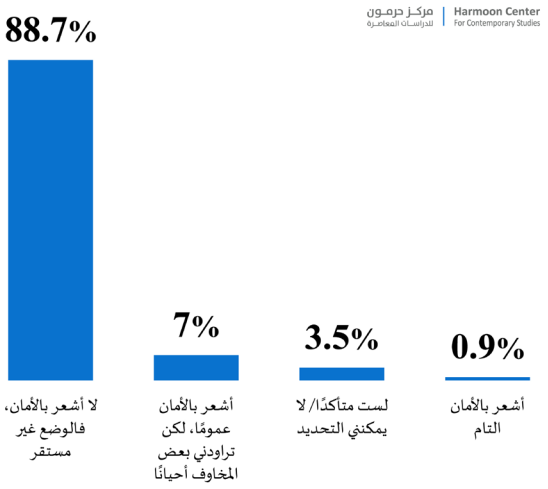

رابعًا: الاستجابات المجتمعية والحكومية وتحديات إعادة الاندماج في سوق العمل

يتضح أن حكومة تصريف الأعمال قد تعجّلت في تنفيذ عمليات التسريح، سواء بشكل جماعي بالنسبة للعسكريين أو شبه جماعي بالنسبة للمدنيين، وكان أبناء الساحل هم الأكثر تضررًا، نظرًا لاعتمادهم الكبير على الوظائف الحكومية، إذا ما استُثني البعد الطائفي من التحليل. ويُلاحظ أن حكومة تصريف الأمور تجاوزت صلاحياتها القانونية، إذ لم تكن تملك التفويض اللازم لاتخاذ مثل هذه الإجراءات الجذرية. وتعبّر الموظفة المسرّحة «رندة حسين[31]» عن هذا الواقع بقولها: «قرارات الفصل التي صدرت بحق العاملين في القطاع الحكومي لم يكن لها أي مبرّر، لأن هذا القرار زاد ظلم العاملين أضعافًا، مقارنة بالظلم الذي عاشوه في ظل النظام البائد، وما كان هذا أملنا في هذه الثورة». وربما يعكس هذا التسرّع في التسريح خشية سلطة الأمر الواقع من فقدان سطوتها بعد انتصارها السريع، على الرغم من أن الضرورة الموضوعية لإعادة هيكلة المؤسسات المهترئة كانت قائمة، إذ تشكل هذه المؤسسات بوضعها الحالي عائقًا مزمنًا أمام انطلاق عجلة الاقتصاد.

ورغم ما أحدثه قرار التسريح من أثر واسع، لم تترافق هذه الإجراءات مع سياسات حكومية داعمة أو برامج تعويضية لتقليل آثار الأزمة المعيشية الناتجة عن فقدان الوظائف، الأمر الذي جعل هذه القرارات أقرب إلى «عقوبات جماعية» غير معلنة، وذات أبعاد اجتماعية واقتصادية غير محسوبة. في المقابل، اقتصرت ردود السلطة على وعود مبهمة بزيادة الرواتب، لم تُنفذ، باستثناء تحسّن نسبي في سعر صرف الليرة (من 15 ألفًا إلى 10 آلاف مقابل الدولار)، نتيجة لانهيار اقتصاد الحواجز والاحتكار بعد سقوط النظام. وفاقم ضعف المجتمع المدني في ظل الاستبداد، إلى جانب عجز السلطة الجديدة، من معاناة المسرّحين، مما ساهم في نشوء أزمة مجتمعية جديدة تمس مختلف الفئات.

وقد أظهرت البيانات الميدانية مجموعة من التحديات التي تواجه المسرّحين من وظائفهم:

1. تأمين مصدر دخل ثابت بنسبة 58 %، ما يعكس التركيز على الحاجات المعيشية الأساسية بعد فقدان الوظيفة كمصدر وحيد للدخل.

2. الشعور بالإحباط أو القلق بشأن المستقبل المهني بنسبة **35 %**، وهذا يشير إلى التأثير النفسي العميق للتسريح، وإلى غياب رؤية واضحة للمستقبل.

3. الحصول على المستحقات المالية أو الأوراق الرسمية 21 %، وهو يزيد من الضغط المالي والنفسي الواقع على المسرحين.

4. البحث عن وظيفة جديدة تتناسب مع المهارات 12 %، أو بدء مشروع خاص 12 % تظهر النسب المتقاربة

(31) مقابلة مع رندة حسين، موظفة مسرّحة، (اسم مستعار)، تاريخ 2025/03/11.

وجود اتجاهين بين المسرّحين: الأول نحو إعادة الاندماج في سوق العمل، والثاني نحو ريادة الأعمال رغم صعوباتها، ولا سيما في ظل محدودية التمويل.

5. التعامل مع نظرة المجتمع أو العائلة 6 % يمثل هذا البُعد الاجتماعي أحد الأعباء الإضافية، وإن بنسبة أقل، ويعكس استمرار بعض المواقف السلبية تجاه المسرحين.

6. اكتساب مهارات جديدة 3 %، ومصاعب العيش 2 %، تشير هذه النسب المتدنية إلى أن تطوير المهارات، على الرغم من أهميته في الأجل الطويل، لا يُعدّ أولوية فورية في ظل ضغوط المعيشة اليومية (انظر الشكل 16).

تُظهر هذه المعطيات أن فقدان الوظيفة يخلّف بالدرجة الأولى أزمة معيشية ونفسية، تليها تحديات مهنية واجتماعية بدرجة أقل. ويركز المسرحّون في البداية على البحث عن مصادر للدخل، ثم يتحول اهتمامهم لاحقًا إلى المستقبل المهني أو فرص ريادة الأعمال، ويحتل كل من تطوير الذات وتجاوز الوصمة الاجتماعية مرتبة ثانوية في ترتيب أولوياتهم في هذه المرحلة من الأزمة.

الشكل (16) التحديات التي تواجه المسرّحين

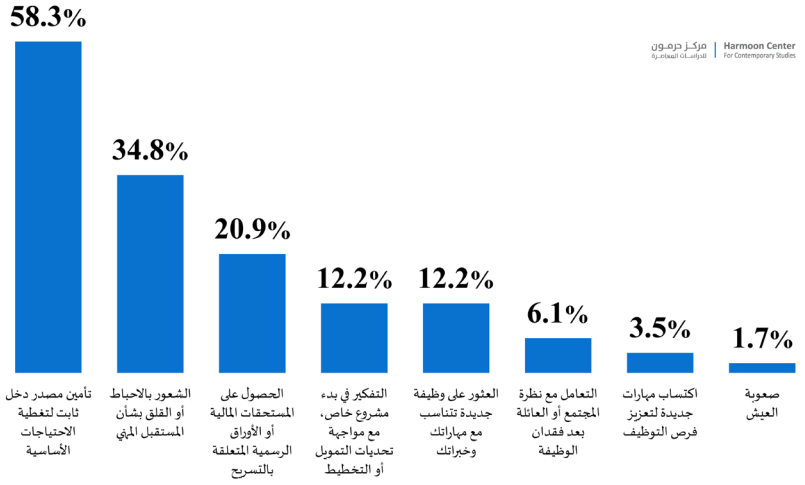

أنواع الدعم المطلوبة للمسرّحين في المستقبل

تُظهر نتائج الدراسة عددًا من التحديات التي تواجه المسرّحين، لا سيما في ما يتعلق باحتياجاتهم المستقبلية. فقد أشار غالبية كبيرة من المشاركين (79 %) إلى حاجتهم الماسّة للدعم المادي والمالي، لتمويل مشاريعهم الخاصة أو لتحقيق أهدافهم الشخصية، ما يعكس أن الحاجات الاقتصادية تُعدّ الأكثر إلحاحًا

بالنسبة لهم، وأن العقبة الرئيسة التي تحول دون تحقيق تطلعاتهم تتمثل في نقص الموارد المالية.

في المقابل، برزت الحاجة إلى الدعم المعنوي والاجتماعي بنسبة 12 %، والإرشاد والتوجيه بنسبة 10 %، ما يشير إلى وجود أقلية معتبرة ترى أهمية للدعم النفسي والاجتماعي والتوجيه المهنيّ إلا أن الحاجات الاقتصادية تبقى في صدارة الأولويات. وقد يُفهم من ذلك أن شريحة من المشاركين تمتلك قدرًا جيدًا من الإرادة والوعي الذاتي، غير أنها تفتقر إلى الوسائل الضرورية لتحويل هذه الإرادة إلى فعل ملموس.

أما فرص التدريب والتطوير المهني، فقد نالت اهتمام 15 % من المشاركين، وهي نسبة لافتة، رغم كونها أدنى من نسبة المطالبين بالدعم المالي، ما يدل على إدراك فئة من المسرّحين لأهمية تعزيز مهاراتهم وقدراتهم بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.

وفي ما يتعلق بالحاجات الأخرى، فقد جاءت الحاجة إلى الأمان ووجود بيئة مستقرة بنسبة متدنية بلغت 3 %، وهي النسبة ذاتها التي حصلت عليها الرغبة في الهجرة. ويُلاحظ هنا أن الحاجة إلى الدعم المالي وفرص التطوير المهني تفوقت على الرغبة في الهجرة أو البحث عن بيئة أكثر أمانًا، رغم ما تمرّ به البلاد من ظروف قاسية. وقد يُعزى ذلك إلى رغبة كثير من الشباب في البقاء داخل الوطن، والسعي لتحقيق طموحاتهم فيه، إذا ما توفرت لهم الإمكانات الملائمة (انظر الشكل 17).

تُظهر بنية الحاجات كما عكستها النتائج السابقة أزمة اقتصادية ومعيشية حادة، تطغى على بقية أشكال الدعم، تليها بدرجة أقل الحاجة إلى التدريب المهني والدعم النفسي والاجتماعي. وقد تعكس النسبة المتدنية للراغبين في الهجرة أو الباحثين عن الأمان يأسًا من إمكانية الهجرة كخيار واقعي، أو تفضيلًا لحلول محلية إذا ما توافرت مقوماتها.

الشكل (17) أنواع الدعم التي يحتاج إليها المسرّحون

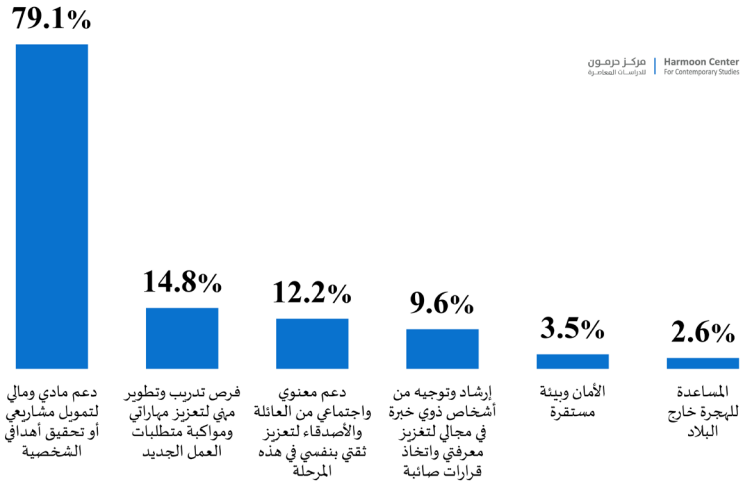

استجابة الحكومة لأوضاع المسرحين

أظهرت نتائج الاستبانة الميدانية أن الغالبية الساحقة (ما يقارب 97 % من المشاركين) يرون أن الحكومة لم تتخذ أي إجراء لدعم المسرّحين أو توفير بدائل لهم (انظر الشكل 18). ولم تتجاوز نسبة الذين اعتبروا أن هناك استجابة (سواء ضعيفة أو متوسطة) 3.5 %، وهي نسبة ضئيلة جدًا، ما يدلّ على شبه إجماع بين المستجيبين على فشل الحكومة في التعامل مع أوضاع المسرّحين.

تشير هذه النتيجة إلى الإحساس بالإهمال الكامل والاستياء العميق، وإلى شعور بأن الحكومة تجاهلت قضايا المسرحين بشكل تام، وإلى غياب السياسات والبرامج الفعالة، وحتى الحالات القليلة التي لاحظت «جهودًا ضعيفة» أو «بدائل متوسطة»، تُظهر أن أي مبادرات حكومية -إن وجدت- كانت محدودة للغاية وغير كافية، وهي تشير إلى فقدان ثقة المسرحين بالحكومة كمصدر لحل مشكلاتهم أو تحسين أوضاعهم، وإلى أن ثمة حاجة ماسة لتدخل جاد وشامل يعالج أوضاع المسرحين، من خلال برامج إعادة تأهيل، ودعم اقتصادي، وتوفير فرص عمل حقيقية.

الشكل (18) استجابة الحكومة لمشكلات المسرّحين

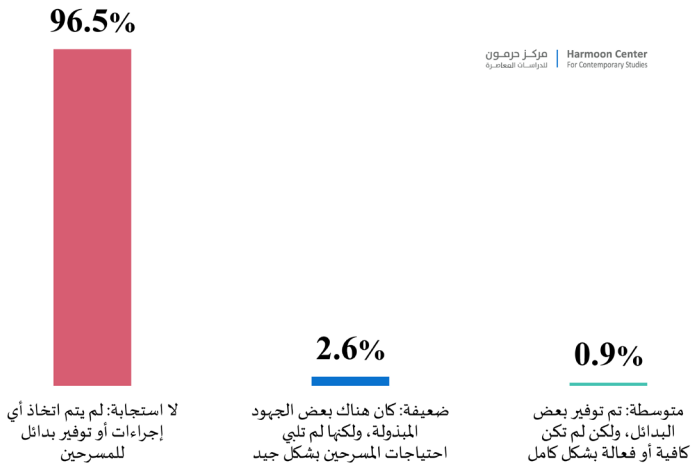

ضعف استجابة المنظمات غير الحكومية لقضية المسرّحين

لم تكن استجابة المنظمات غير الحكومية تجاه قضية المسرّحين في وضع أفضل من الجهات الرسمية؛ إذ أظهرت البيانات أن الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة (92.17 %) قيّموا تدخلات هذه المنظمات على أنها غير فعّالة، ما يعكس فشلًا واضحًا في توفير بدائل اقتصادية مناسبة أو تقديم دعم نفسي ملائم لهذه الفئة (انظر الشكل 19). وأفاد أقل من 1% من المسرّحين بأنهم لم يتواصلوا مع أي منظمة غير حكومية،

وذكر أقل من 1% أنهم لم يتلقوا أي شكل من أشكال الدعم، سواء المادي أو المعنوي، مما يشير إلى وجود شريحة ضئيلة تعاني غيابًا كاملًا لأي نوع من أنواع التدخل أو المساندة. وصنّف نحو 4.35 % من المشاركين الجهود المقدّمة بأنها محدودة الفعالية، مشيرين إلى أن تلك المبادرات، مثل توزيع السلال الغذائية، لا تلبي الاحتياجات الحقيقية للمسرّحين. واعتبرت نسبة 1.74% أن الدعم المقدّم كان مؤقتًا وغير مستدام، في دلالة على أن بعض المشاريع أُطلقت لكنها لم تُستكمل أو تُطوّر لتشكل استجابة ممنهجة ومستمرة.

تعكس هذه النتائج وجود فجوة واضحة بين احتياجات المسرّحين الفعلية، واستجابة المنظمات غير الحكومية، ما يستدعي ضرورة إعادة تصميم البرامج الإنسانية على أسس تنموية مستدامة، بدلًا من الاقتصار على الإغاثة قصيرة الأجل. ويتطلب ذلك إجراء مسح دقيق لتحديد الاحتياجات الحقيقية للمسرّحين قبل إعداد أي خطة تدخل، إضافة إلى إشراكهم الفعلي في تصميم هذه البرامج، لضمان مواءمتها لواقعهم ومتطلباتهم الأساسية.

الشكل (19) استجابة المنظمات غير الحكومية لمشكلات المسرحين

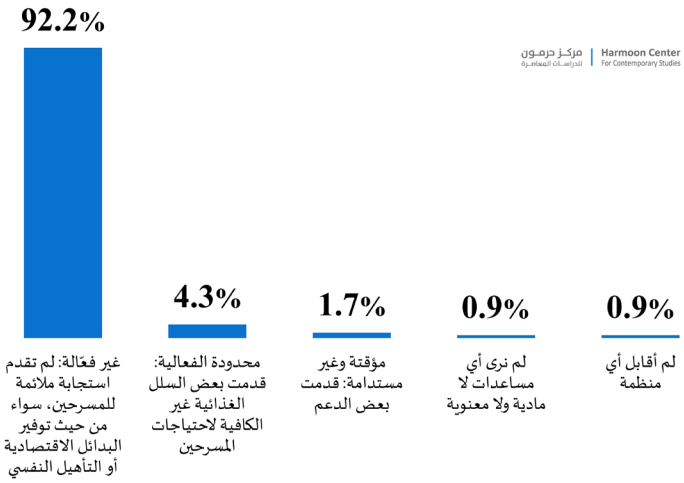

وأظهرت المقابلات المعمقة مع جميع المسرّحين المشاركين في التقرير أنهم لم يتلقوا أي نوع من المساعدات من الجهات الحكومية أو منظمات المجتمع المدني، باستثناء حالة واحدة فقط حصل فيها أحد المسرّحين على مساعدة من منظمة الهلال الأحمر. وأكد معظم المشاركين غياب البدائل الحقيقية لمواجهة أوضاعهم المعيشية، مشيرين إلى اعتمادهم على مصادر دخل غير مستقرة، مثل الأعمال البسيطة، أو الدعم المحدود من الأقارب والزوجات/ الأزواج، إضافة إلى الاعتماد على مدخرات سابقة أو بيع أثاث المنازل والمقتنيات الشخصية.

وفيما يتعلق بالبدائل الاقتصادية المتاحة بعد التسريح، أشار 64 % من أفراد العينة إلى عدم وجود فرص عمل بديلة، واعتبر 17% أن الهجرة إلى الخارج تمثل خيارًا اضطراريًا لتأمين سبل العيش، وهو ما

يعكس تآكل الأمل بتحقيق استقرار اقتصادي داخل البلاد. واختار 12% من المشاركين العمل في القطاع الزراعي كملاذ تقليدي، ما يدلّ على استمرار الاعتماد النسبي على الزراعة في المناطق الريفية الساحلية، رغم ما يشهده هذا القطاع من تراجع بفعل الأزمات الاقتصادية. في المقابل، كانت نسبة المشتغلين في قطاعي البناء والمهن الحرفية منخفضة (تراوحت بين 2 % و4 %)، الأمر الذي يعكس محدودية مشاريع التنمية في الساحل السوري، مقارنة بغيره من المناطق، وبلغت نسبة من توجهوا نحو التجارة الصغيرة وأعمال النقل نحو 5%، وهي بدائل محدودة الفعالية ولا توفر فرصًا كافية لاستيعاب العدد الكبير من المسرّحين، في ظل حالة الركود الاقتصادي وضعف الطلب في سوق العمل (انظر الشكل 20).

تشير هذه المعطيات إلى أن المسرّحين، سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين، يعانون ندرة حقيقية في الفرص المهنية بعد فقدان وظائفهم، ما يجعل الهجرة الاقتصادية خيارًا مرجحًا للتزايد في المستقبل، في حال استمرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على ما هي عليه.

الشكل (20) الخيارات الاقتصادية المهنية المتاحة للمسرّحين

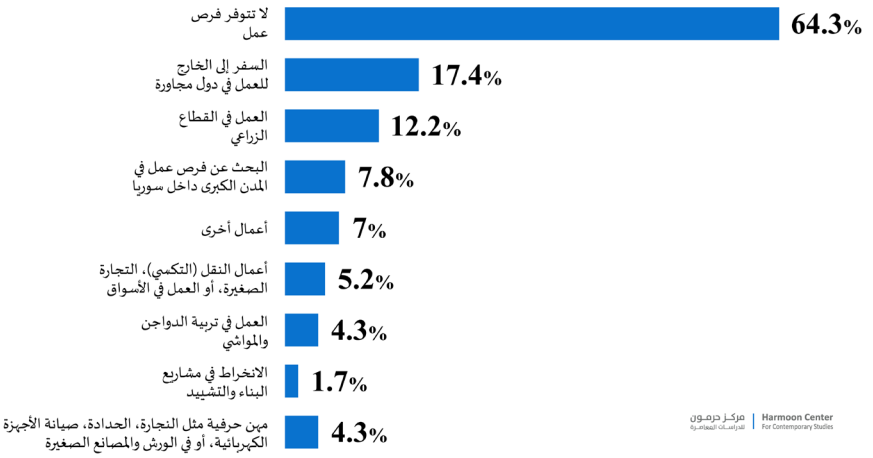

لم يذكر أيٌّ من المشاركين في المقابلات المعمقة أنهم خضعوا لأي تحقيق قبل تسريحهم، أو أنه جرى الاستماع إلى مشكلاتهم ومعاناتهم بعد عملية التسريح. ويعكس ما عبّرت عنه مدرسة الرياضة المسرّحة، «ميساء نادر»[32]، بشكل دقيق واقع الحال الذي يعيشه المسرَّحون، إذ قالت: "أدى قرار فصلي إلى شعور عميق بالإحباط والحزن، ولم أتلقَ أي نوع من الدعم من أي جهة كانت. أعيش حالة من التشتت، وأبحث عن فرصة عمل في المطاعم أو محال البقالة. أبدى بعض الأقارب والزملاء تعاطفًا معي، إلا أني واجهت من آخرين نظرات شماتة وانتقام. شعرت بأنني متهمة فقط لأنني من ذوي الشهداء. لم تكن وظيفتي مصدرًا لمكانة اجتماعية لأخسرها، ولكن فقدانها أثر بشدة في وضعي المعيشي، وخصوصًا في ظل عدم عمل زوجي الذي كان موظفًا في المؤسسة العسكرية. أُدبّر شؤوني ببيع بعض المدخرات والأثاث، وأسعى جادة للعثور

(32) مقابلة ميساء نادر، مدرسة الرياضة المسرّحة، تاريخ 2025/03/10.

على عمل. أعتبر قرار فصلي ظالمًا، فقد كنت أؤدي عملي في التعليم دون أن ألحق الأذى بأحد. لا أرى أن انتمائي إلى عائلة شهيد يُعدّ جريمة، ومن الضروري التمييز بين المتورطين وغيرهم. وإنصافي لا يكون إلا بإعادتي إلى عملي من دون شروط."

من جهة أخرى، عبّر أكثر من نصف العسكريين الذين خضعوا للمقابلات المعمقة عن استعدادهم للعودة إلى الخدمة والانخراط مجددًا في الحياة المهنية، لكن بشرط توفر ضمانات الأمان والتعويض عن حقوقهم، إذ قال أحدهم: «يمكنني العودة إلى عملي، إن حصلت على مستحقاتي المالية عن سنوات خدمتي السابقة، وتوافرت شروط مناسبة، من أمان وراتب جيد." في المقابل، رفض آخرون العودة بشكل قاطع، كما صرّح أحدهم: «أريد فقط الحصول على تعويضاتي، ولا شيء آخر. لن أعود إلى الخدمة العسكرية مطلقًا في هذه الظروف."

ويُفسَّر هذا الرفض للعودة إلى المؤسسة العسكرية على الأرجح بطبيعة التوجهات الأيديولوجية ذات الطابع الديني التي تتبناها السلطة الحالية، والتي لا تنسجم مع قناعات شريحة واسعة من السوريين، ولا سيما من أبناء الطائفة العلوية.

أما على صعيد الاستعداد العام للعودة إلى العمل، في حال التواصل معهم من قبل مؤسساتهم السابقة، فقد أظهرت النتائج الميدانية تفاوتًا في المواقف، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. أعربت غالبية المشاركين (47.83%) عن استعدادهم للعودة إلى العمل، شريطة توفر الأمان في مناطقهم، ما يؤكد الدور المحوري للعامل الأمني في تحديد المواقف المهنية.

2. نحو 33% من المشاركين أعربوا عن استعدادهم للعودة، بغض النظر عن مستوى الأمان، وهو ما يشير إلى رغبة قوية في استعادة الاستقرار المهني والمعيشي.

3. في المقابل، أبدت نسبة محدودة (18.26%) رفضها العودة إلى العمل، ما يعكس تباينًا في المواقف تجاه مؤسسات العمل ومدى جاذبيتها أو الثقة بها (انظر الشكل 21).

بشكل عام، تؤكد هذه النتائج أن العامل الأمني يشكل المحدد الأساسي لاتخاذ قرار العودة إلى العمل، ويُعدّ أكثر العوامل تأثيرًا في البيئة المهنية السورية الراهنة.

الشكل (21) الرغبة بالعودة للعمل

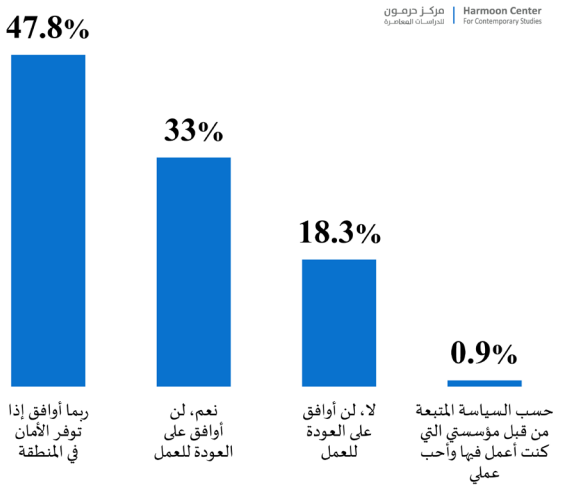

وتشير النتائج إلى وجود تفاوت ملحوظ في الرغبة بالعودة إلى العمل السابق بين فئتي المسرّحين المدنيين والعسكريين؛ إذ أعرب 44 % من المدنيين عن رغبتهم في العودة إلى وظائفهم السابقة، في حين لم تتجاوز هذه النسبة 14% بين المسرّحين من العسكريين. ويُحتمل أن تعكس هذه الفجوة طبيعة الأعمال التي كان يشغلها الأفراد قبل تسريحهم، ومدى ارتباطها باختصاصاتهم أو مهاراتهم الفردية، وبما يجعل خيار العودة منطقيًا وملائمًا لبعضهم. هذه النتيجة تُفسّر رغبة شريحة واسعة من المدنيين بالعودة إلى عملهم السابق ربما لشعورهم بأن الوظيفة السابقة وفّرت قدرًا من الاستقرار أو إمكانية التطور المهني. وكذلك وجود روابط اجتماعية أو اقتصادية متعلقة بمكان العمل، مثل علاقات الزمالة أو قرب موقع العمل من محل السكن. أما انخفاض الرغبة في العودة إلى العمل السابق لدى المسرّحين العسكريين، فيمكن تفسيره بفقدان الثقة بالمؤسسة العسكرية الجديدة، أو تبنّي مواقف سياسية أو شخصية مناوئة لها.

ويشير الفارق الكبير في المواقف تجاه العودة إلى العمل السابق إلى تباين في طبيعة العلاقة مع المهنة الأصلية بين الفئتين؛ إذ يحتفظ المدنيون عمومًا بانطباعات إيجابية نسبية عن تجاربهم السابقة، في حين يميل عدد كبير من العسكريين إلى رفض العودة إليها، إما لأسباب نفسية أو بنيوية. وتُعد هذه الفروقات ذات دلالة مهمة ينبغي أخذها في الاعتبار عند تصميم برامج إعادة الإدماج في سوق العمل أو في إطار سياسات الدعم والتأهيل المهني للمسرّحين.

الشكل (22) الرغبة بالعودة إلى العمل تبعًا لطبيعة العمل المسرح منه

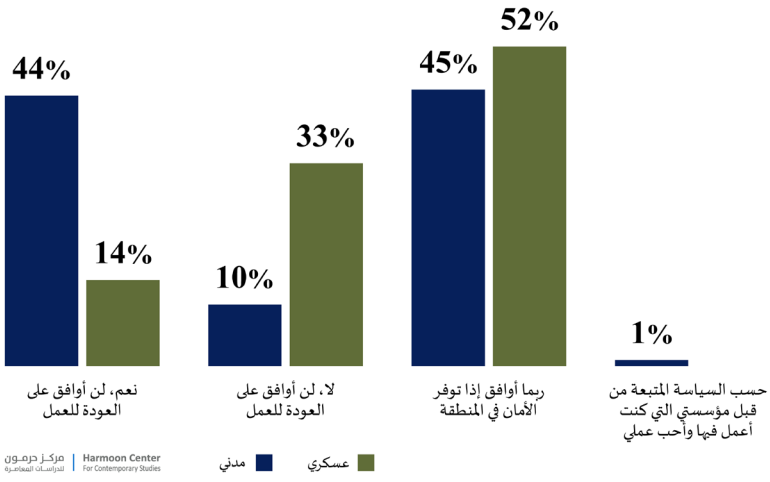

صعوبات الإدماج و آثار التسريح التعسفي

يُضاف إلى التحديات القائمة قلّة توافر المهارات وصعوبة اكتسابها لدى الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على 45 عامًا. وفي هذا السياق، ترى الناشطة المدنية «سوزان سليمان» ضرورة جمع بيانات تفصيلية عن خبرات المسرّحين، والاستفادة منها في عملية فرز دقيقة، تمهيدًا لإعادتهم إلى مواقعهم في مؤسسات الدولة، شريطة التأكد من عدم تورطهم في قضايا الفساد.

أما الحقوقي «أيمن سليمان»، فيرى أن إعادة دمج المسرحين في سوق العمل تمثّل تحديًا كبيرًا، نظرًا لافتقارهم إلى الخبرات المدنية القابلة للتطبيق، في ظلّ غياب شبكات الدعم الحكومية، وضعف تقاليد العمل المدني في منطقة الساحل السوري. ويشير إلى احتمال تعرّض هؤلاء الأفراد للتمييز خارج بيئاتهم المحلية، ما يزيد من صعوبة اندماجهم.

من جهته، يؤكد الدكتور «وسيم علي» على انعدام الأفق حاليًا لانخراط المسرحين في سوق العمل، نتيجة تعطّل النشاط الاقتصادي واقتصاره على تلبية الحاجات الأساسية، واستمرار العقوبات الخارجية، وغياب الاستثمارات، إضافة إلى الوضع الأمني غير المستقر.

وفي إجاباتهم عن السؤال المفتوح، وخلال المقابلات المعمّقة، عبّر المسرّحون عن مجموعة واسعة من الآثار السلبية الناجمة عن التسريح التعسفي للعسكريين والمدنيين، يمكن تلخيصها في المحاور التالية:

1. **الآثار الاقتصادية والمعيشية**: ارتفاع معدلات البطالة والفقر، انعدام الأمن المادي والمعنوي، تدهور مستوى المعيشة، تفكك الأسرة، ضعف الموارد المالية، فقدان مصادر الدخل، تأثر القطاع الصحي

نتيجة نقص الكوادر، زيادة الأعباء الاقتصادية، تفشّي الجوع، وتدهور الأوضاع في المدن، إلى جانب تصاعد معدلات الجريمة والسرقة.

2. **الآثار النفسية والاجتماعية**: فقدان الأمان النفسي، انخفاض مستوى الثقة بالنفس وبالحكومة، تصاعد مشاعر القلق والتوتر، التأثير السلبي على الأسر نتيجة فقدان مصدر الرزق، تدهور الصحة النفسية، وظهور ضغوط شديدة تؤدي إلى مشاعر اليأس والخوف من المستقبل.

3. **الآثار الأمنية**: تزايد الفوضى وانعدام الاستقرار، احتمال وقوع انفجارات اجتماعية، انتشار الجرائم كالسلب والخطف، ضعف السيطرة الأمنية في المناطق المتأثرة، ارتفاع احتمالات النزاعات المسلحة، وتصاعد المخاوف من التصفيات ذات الطابع العرقي أو السياسي، إلى جانب تآكل الثقة بالمؤسسات الأمنية.

4. **الآثار المؤسسية**: خسارة الكفاءات والخبرات المهنية ضمن المؤسسات الحكومية، تراجع مستوى الخدمات العامة، لا سيما التعليم والصحة، وتعرّض النظام الإداري والمؤسسي للانهيار، ما كان له تأثير مباشر في قدرة المؤسسات على أداء وظائفها.

5. **الآثار المجتمعية والإنسانية**: تفكك النسيج الاجتماعي السوري، تراجع الشعور بالانتماء، ضياع مستقبل الأطفال، تصاعد موجات الهجرة والنزوح، تنامي التمييز الطائفي، تفكك قنوات التنسيق الاجتماعي، وارتفاع احتمالات تحوّل الأزمة إلى كارثة إنسانية تهدّد السلم الأهلي في المناطق المتأثرة.

الاستنتاجات

1. تُظهر النتائج أن آثار التسريح تنال في المقام الأول معيلي الأسر، ما يشير إلى أن تداعياته لا تقتصر على الفرد فحسب، بل تمتد لتشمل الأسرة بكاملها، الأمر الذي يفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن فقدان الاستقرار الوظيفي.

2. يتضح من البيانات أن ظاهرة التسريح لم تقتصر على قطاع محدد، بل شملت المدنيين والعسكريين على حد سواء، مع ترجيح كفة المتضررين في القطاع المدني. وهذا يستدعي دراسة موسّعة لتحليل الانعكاسات البنيوية للتسريح على مختلف فئات المجتمع، وعلى النظامين الاقتصادي والإداري في الدولة.

3. أدت موجات التسريح الواسعة للعاملين المدنيين والعسكريين في الساحل السوري، بعد تراجع سيطرة النظام، إلى أزمة اقتصادية واجتماعية حادّة. فقد خسر العديد من الأفراد مصدر دخلهم الأساسي، ما أسفر عن تفاقم البطالة والفقر، حيث أظهرت البيانات أن 71% من المسرحين لا يجدون فرص عمل بديلة.

4. يرتبط تسريح العسكريين، في السياق السوري، بآثار نفسية واجتماعية معقدة، حيث يتعرض المسرحون منهم إلى صدمة الهوية المهنية والاجتماعية، ناجمة عن فقدان الانتماء إلى الجماعة المرجعية التي كانت تشكل مركزًا لهويتهم المهنية والاجتماعية. وبهذا، لا يقتصر الضرر على فقدان الوظيفة، بل يمتد إلى تفكك الشخصية الاجتماعية، وتراجع الروابط والعلاقات القائمة على ذلك الانتماء. في المقابل، يتمتع المدنيون ببنية اجتماعية أكثر مرونة تسمح لهم بالحفاظ على أدوار اجتماعية متنوّعة نسبيًا رغم فقدان العمل.

5. يواجه المسرحون، خصوصًا أولئك الذين كانوا يعتمدون على وظائفهم الحكومية، ضغوطًا نفسية شديدة تمثلت في القلق والاكتئاب وفقدان الأمل، إلى جانب شعور متزايد بالعزلة وعدم الاستقرار النفسي نتيجة تراجع مكانتهم الاجتماعية. ويتجلى الفرق بين العسكريين والمدنيين في مدى تضررهم من فقدان الشبكات الاجتماعية، حيث يتعرض العسكريون لانهيار أوسع في شبكاتهم بفعل خصوصية العلاقات داخل المؤسسة العسكرية، مقارنة بالمدنيين الذين يتمتعون ببنى اجتماعية أكثر انفتاحًا واستمرارية.

6. أسفرت التسريحات العشوائية عن فراغ أمني جزئي، ما جعل بعض المسرحين عرضة للاستقطاب من قبل جماعات غير منضبطة، مما يرفع من احتمالات التصعيد الأمني. وتفاقمت هذه المخاطر في ظل غياب مؤسسات أمنية فعالة وقادرة على ضبط الاستقرار.

7. تشير النتائج إلى تقصير واضح من قبل حكومة تصريف الأعمال، في دعم المسرّحين بعد فقدانهم لوظائفهم، ما اضطرهم للاعتماد على الدعم العائلي أو على مدخراتهم الشخصية، وإلى أن استجابة المنظمات غير الحكومية كانت محدودة وضعيفة التأثير.

الخلاصة

تواجه المجتمعات المحلية في الساحل السوري أزمة غير مسبوقة، نتيجة تسريح أعداد كبيرة من العاملين العسكريين والمدنيين، في ظل غياب السياسات الحكومية الفعالة والدعم المؤسسي الضروري. وتسود بين المسرّحين حالة من انعدام الأمان الاقتصادي والنفسي، ما ينذر بإمكانية تفاقم التوترات الأمنية والاجتماعية في المنطقة. وعليه، تبرز الحاجة الملحة إلى تدخل عاجل ومدروس للتعامل مع هذه الأزمة.

التوصيات الإجرائية:

1. إعادة المسرحين إلى عملهم من المدنيين خاصة، بانتظار القيام بعملية إصلاحية شاملة لإعادة هيكلة الاقتصاد وفق رؤية وطنية شاملة.

2. إعادة تأهيل المسرحين، عبر إطلاق برامج تأهيل مهني تتماشى مع احتياجات سوق العمل المحلي، وتشمل التدريب على المهارات الحرفية، والزراعية، وإدارة المشاريع الصغيرة.

3. تقديم دعم اقتصادي مباشر، من خلال تقديم مساعدات مالية مباشرة للمسرّحين غير القادرين على تأمين متطلبات حياتهم اليومية، إلى جانب تسهيلات في تمويل المشاريع الصغيرة.

4. تحسين الاستجابة الحكومية، عبر اعتماد برامج واضحة لدعم المسرحين، تشمل خدمات الرعاية الصحية والنفسية، إضافة إلى تسهيل الوصول إلى التعليم والتدريب المهني.

5. إعادة بناء الثقة المجتمعية، وتنفيذ برامج للمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، تعزز التماسك الاجتماعي وتُسهم في إعادة دمج المسرحين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

6. تعزيز دور المنظمات غير الحكومية، وتوسيع نطاق تدخلها في الساحل السوري، والتركيز على دعم مستدام للمسرحين، من خلال برامج تنموية طويلة الأمد.

7. تطوير المشاريع الزراعية والحرفية، حيث يمثل القطاع الزراعي والأنشطة الحرفية بدائل اقتصادية واعدة، ويمكن أن تشكل ركيزة لإعادة دمج المسرحين في سوق العمل وتقليل اعتمادهم على القطاع العام.

ملحق: الاستبانة

أوضاع العاملين المدنيين والعسكريين المسرحين في الساحل السوري بعد سقوط النظام

القسم الأول: المعلومات العامة

- العمر: 1- (18- 27 سنة)، 2- (28 - 37 سنة)، 3- (38 47- سنة)، 4- (48 57- سنة)، 5- (58 67- سنة)، 6- (68 – فأكبر)
- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
- المستوى التعليمي: ☐ تعليم أساسي ☐ ثانوي ومعاهد متوسطة ☐ اجازة جامعية ☐ ماستر ودكتوراه ☐
- الوضع العائلي: ☐ أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق/أرمل
- العمل قبل سقوط النظام: ☐ موظف مدني ☐ عسكري

القسم الثاني: الوضع الاقتصادي والمعيشي:

5. ما الخيارات الاقتصادية المهنية المتاحة للأفراد المسرحين من الخدمة، سواء كانوا عسكريين أو مدنيين، في بلدتك بعد فقدانهم مصدر دخلهم الأساسي؟

- العمل في القطاع الزراعي.
- العمل في تربية الدواجن والمواشي.
- الانخراط في مشاريع البناء والتشييد.
- البحث عن فرص عمل في المدن الكبرى داخل سوريا.
- السفر إلى الخارج للعمل في دول مجاورة.
- ممارسة أعمال غير منظمة مثل النقل (التكسي)، التجارة الصغيرة، أو العمل في الأسواق غير الرسمية.
- العمل في المهن الحرفية مثل النجارة، الحدادة، صيانة الأجهزة الكهربائية، أو في الورش والمصانع الصغيرة.
- لا تتوفر فرص عمل

6. كيف تقيّم وضعك المعيشي بعد تسريحك من العمل؟

- أجد صعوبة كبيرة في تأمين احتياجاتي الأساسية.
- أواجه تحديات مالية وبالكاد ادبر أموري.
- ذي مصدر دخل محدود أو دعم يساعدني في تغطية احتياجاتي الأساسية.
- لم تتأثر حياتي المعيشية بشكل كبير بعد التسريح.
- تمكنت من العثور على مصدر دخل بديل وأعيش بوضع مريح.

7. كيف قمت بتأمين احتياجاتك المعيشية الأساسية بعد فقدان الوظيفة؟

- العثور على وظيفة جديدة في مجال مختلف
- الاعتماد على المدخرات الشخصية والعائلية لفترة مؤقتة
- بدء مشروع صغير حر
- الاستفادة من المساعدات المقدمة من الجمعيات الخيرية غير الحكومية
- بيع بعض الممتلكات لتغطية المصاريف الأساسية
- الاعتماد على دخل الزوج/الزوجة أو أحد أفراد العائلة

القسم الثالث: الأوضاع الاجتماعية والنفسية

8. إلى أي مدى أثّر فقدانك لعملك على حياتك الاجتماعية؟

- تأثر بشكل كبير: فقدت التواصل مع العديد من الزملاء والأصدقاء وأصبحت أكثر عزلة.
- تأثر بشكل متوسط: تراجعت بعض العلاقات الاجتماعية، لكنني تمكنت من الحفاظ على بعضها.
- تأثر بشكل طفيف: حافظت على معظم علاقاتي الاجتماعية كما كانت.
- لم يتأثر إطلاقًا: حياتي الاجتماعية بقيت كما هي دون تغيير.

9. كيف انعكس فقدانك لوظيفتك على حالتك النفسية؟

- لم يكن له تأثير يُذكر: تعاملتُ مع الأمر بطبيعية ورأيته فرصة جديدة.
- أثر سلبًا لفترة قصيرة: شعرت بالإحباط والقلق في البداية، لكنني تجاوزته لاحقًا.
- كان تأثيره النفسي كبيرًا: عانيتُ من التوتر وعدم الاستقرار لفترة طويلة.
- لم يؤثر نفسيًا بقدر ما زاد قلقي بشأن وضعي المالي.
- أثر على ثقتي بنفسي وأشعرني بعدم الأمان المهني.
- دفعني إلى تطوير ذاتي واستكشاف خيارات مهنية أكثر توافقًا مع طموحاتي.

القسم الرابع: الوضع الأمني والسياسي

10. إلى أي مدى تشعر بالأمان في منطقتك بعد سقوط النظام؟

- أشعر بالأمان التام.
- أشعر بالأمان عمومًا، لكن تراودني بعض المخاوف أحيانًا.
- لا أشعر بالأمان، فالوضع غير مستقر.
- لا أشعر بالأمان، فقد أصبحت المنطقة أكثر خطورة.
- لم يتغير مستوى الأمان كثيرًا.
- لست متأكدًا / لا يمكنني التحديد.

11. ما هي المخاوف التي تراودك بعد التسريح؟

- القلق من الملاحقة القانونية
- الخوف من التعرض للانتقام
- صعوبة التأقلم مع الحياة الجديدة
- التحديات الاقتصادية وعدم توفر فرص العمل

- لا أشعر بأي مخاوف

القسم الخامس: التطلعات والاحتياجات

12. بعد انتهاء عملك، ما الخطة التي تنوي اتباعها لتحقيق تطور مهني وشخصي؟

- الانتقال إلى مجال مهني جديد والبحث عن فرص في قطاع مختلف.
- تعزيز مهاراتي من خلال الالتحاق بدورات تدريبية متخصصة.
- إطلاق مشروع خاص أو بدء ممارسة العمل الحر.
- استكشاف فرص عمل خارج المنطقة.
- أخذ استراحة قصيرة لإعادة تقييم الوضع وتحديد الأهداف المستقبلية.
- التركيز على تنظيم الموارد المالية وتخفيض النفقات.
- البحث عن الاستقرار والأمان في الحياة المهنية.
- لم أحدد بعد.

13. بعد فقدان وظيفتك، ما أبرز التحديات التي تواجهها حاليًا؟

- تأمين مصدر دخل ثابت لتغطية الاحتياجات الأساسية.
- الشعور بالإحباط أو القلق بشأن المستقبل المهني.
- العثور على وظيفة جديدة تتناسب مع مهاراتك وخبراتك.
- اكتساب مهارات جديدة لتعزيز فرص التوظيف.
- التعامل مع نظرة المجتمع أو العائلة بعد فقدان الوظيفة.
- الحصول على المستحقات المالية أو الأوراق الرسمية المتعلقة بالتسريح.
- التفكير في بدء مشروع خاص، مع مواجهة تحديات التمويل أو التخطيط.

13. **ما نوع الدعم الذي تعتقد أنك تحتاجه في المرحلة القادمة لتحقيق أهدافك؟**

- **دعم مادي ومالي** لتمويل مشاريعي أو تحقيق أهدافي الشخصية.
- **دعم معنوي واجتماعي** من العائلة والأصدقاء لتعزيز ثقتي بنفسي في هذه المرحلة
- **إرشاد وتوجيه** من أشخاص ذوي خبرة في مجالي لتعزيز معرفتي واتخاذ قرارات صائبة
- **فرص تدريب وتطوير مهني** لتعزيز مهاراتي ومواكبة متطلبات العمل الجديد

14. **كيف تقيم استجابة الحكومة تجاه وضع المسرحين وتوفير بدائل لهم؟**

- **جيدة**: تم توفير بدائل شاملة وفعالة، وتم التعامل مع احتياجات المسرحين بشكل سريع وفعّال.
- **متوسطة**: تم توفير بعض البدائل، ولكن لم تكن كافية أو فعالة بشكل كامل.
- **ضعيفة**: كان هناك بعض الجهود المبذولة، ولكنها لم تلبي احتياجات المسرحين بشكل جيد.
- **لا استجابة**: لم يتم اتخاذ أي إجراءات أو توفير بدائل للمسرحين.

15. **كيف تقييم استجابة المنظمات غير الحكومية تجاه وضع المسرحين وتوفير بدائل لهم:**

- **فعّالة: قدمت** الدعم النفسي، والتدريب المهني، والرعاية الصحية، وفرص تأهيل المسرحين.
- **مؤقتة وغير مستدامة: قدمت** بعض الدعم، ولكن غير دائم ولم تغطي جميع الفئات المستحقة بسبب نقص التمويل أو الظروف الأمنية.
- **محدودة الفعالية: قدمت بعض السلل الغذائية غير الكافية لاحتياجات المسرحين.**
- **غير فعّالة:** لم تقدم استجابة ملائمة للمسرحين، سواء من حيث توفير البدائل الاقتصادية أو التأهيل النفسي.

16. **إذا تم الاتصال بك من قبل المؤسسة التي كنت تعمل بها لدعوتك للعودة للعمل، هل ستكون مو افقًا على العودة؟**

- نعم، سأوافق على العودة للعمل.
- لا، لن أوافق على العودة للعمل.
- ربما، سأحتاج لمزيد من الوقت التفاصيل قبل اتخاذ القرار.

- لا أدري، يعتمد على الظروف الأمنية الراهنة.

17. **سؤال مفتوح: برأيك الشخصي: ما هي التأثيرات المحتملة لتسريح العاملين المدنيين والعسكريين على أسرهم والمجتمعات المحلية التي يعيشون فيها؟**

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

مؤسسة بحثية علمية مستقلة غير ربحية، تدعم الابتكار النظري المؤسس على اشتقاق المعرفة من الواقع. وتهتم بقضايا الإنسان السوري الراهنة وبمستقبله، وبالصراع الدائر في سورية وآفاقه، وبسبل الانتقال إلى الدولة الوطنية الحديثة.

تنتج المؤسسة دراسات وأبحاثا سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية، وتنفذ مشاريع، وتقوم بنشاطات وتجري حوارات، وتطلق مبادرات، وتعمل لأن تكون ساحة للنقاش العمومي، مستندة إلى القيم المعاصرة للعقلانية والحرية والديمقراطية والعدالة، وحقوق الإنسان، وقيم المواطنة.

WWW.HARMOON.ORG

Harmoon Center for Contemporary Studies

Doha, Qatar:
Tel. (+974) 44 885 996

Istanbul, Turkey:
Tel. +90 (212) 813 32 17
Tel. +90 (212) 542 04 05 PO.Box: 34055